وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

المرجع :..... /2015

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك

مذكـرة بعنـــوان:

القرض التنقيطي ودوره في الحد من مخاطر القروض البنكية

دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:

- بوالبعير يوسف
- لشهب عبد الحميد
- بومعزة خالد

إشراف الأستاذين:

هبول محمد / مشري فريد

السنة الجامعية: 2014/ 2015

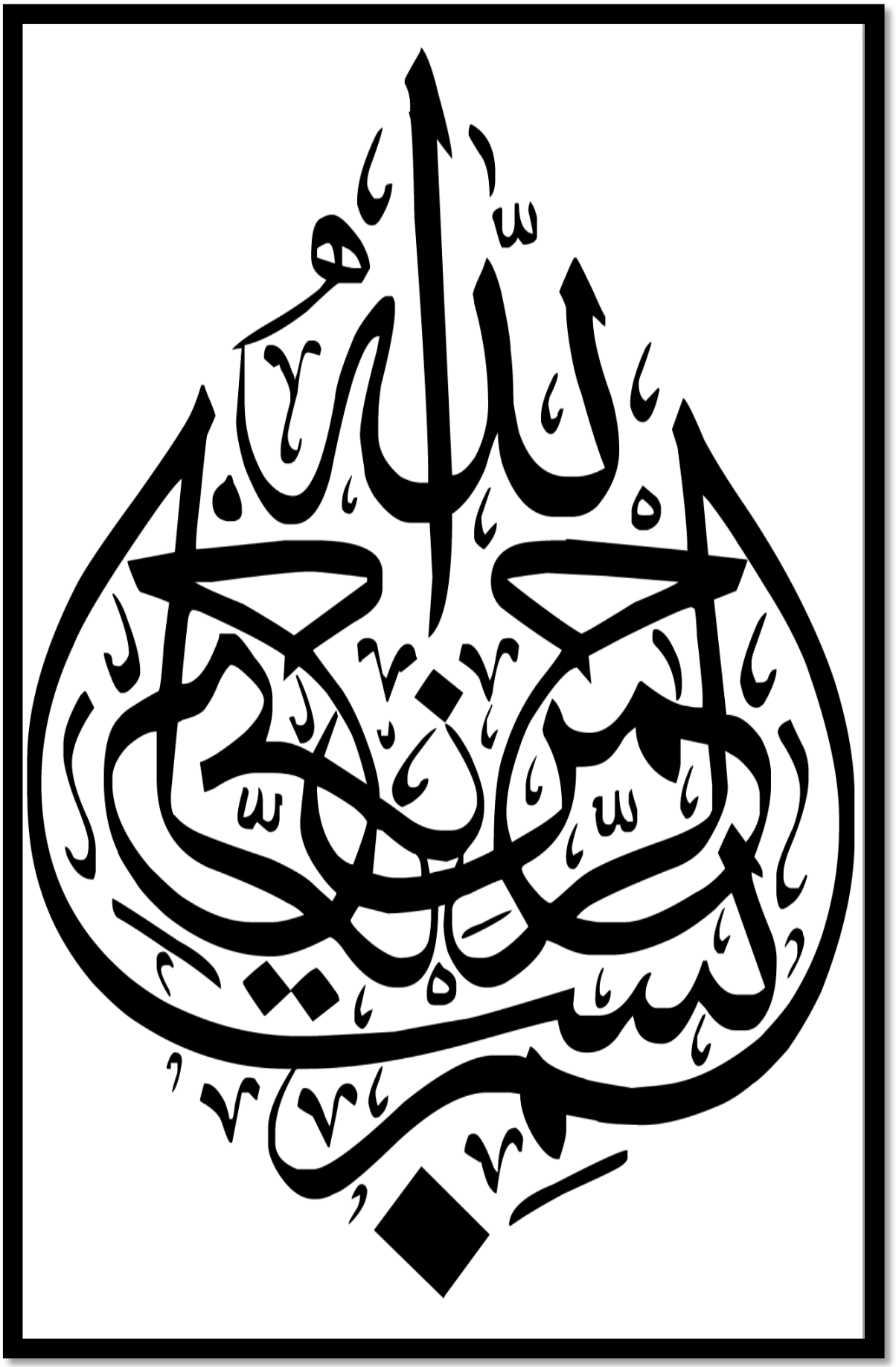

تشكرات

"إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكيد "

بصدد انجاز هذا العمل المتواضع ،نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ،

وأنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى .

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذين المشرفين "مشري فريد و هبول محمد "

لقبولهم الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحهم وتوجيهاتهم التي لم يبخلا علينا بها

راجينا من المولى عز وجل أن يوفقهما في حياتهما المهنية .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم ونخص بالذكر

"نجيب نصروش "

إلى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا .

شكرا

الإهداءات

إهداء:

قال الله تعالى:﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا اللحظات إلا بذكرك

ولا الآخرة إلا بعوفك والجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كللهم الله بالهبة والوقار

إلى من علماني العطاء دون انتظار

إلى من احمل اسمهما بكل افتخار

أرجوا من الله أن يمد بعمرهما ليريا ثمارا قد حان قطفها بعد طوال انتظار

والدي العزيزين

و اخص باهدائي هذا زميلي اللذان قاما ببدل مجهودات كبيرة في تحضير هذا العمل و الذي

كنت انا سندا فيه لهما في تحضير خلاصات الفصول فقط

و ارجوا ان يوفقهما الله في حياتهما و ان يغفر لي تهاوني معمها في هذا البحث.

يوسف وعبد الحميد.

خالد

إهداء:

" ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل العقدة من لساني يفقه قولي. "

اهدي ثمرة سنين جهدي إلى:

من كان ولازال رضاها غماما يقيني هجير الأيام ويعينني دوما على المضي إلى الأمام

إلى من أعطتني وحرمت نفسها

إلى من تخجل كلماتي حين اذكرها وتستحي عباراتي حين اشكرها

إلى رأفتي وحناني أمي الحبيبة –حفظها الله وأطال في عمرها –.

إلى الذي لو أهديته الدنيا بأسرها مكافأته على عطائه

إلى أبي العزيز –أطال الله في عمره –.

إلى

أخي وأخواتي.

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة.

إلى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا أصدقاء

إلى كل من في ذاكرتي ولم تسعه ورقتي، إلى كل من تمنى لي النجاح ولو

بلسانه، إلى كل من سيتصفح مذكرتي،

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

عبد الحميد

إهداء:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وان لم نكن لنصل اليه لو لا فضل الله علينا

والصلاة وسلام على النبي مصطفى صلى الله عليه وسلم

أما بعد:

أهدي هذا العمل الى أمي وأبي حفظهما الله والى أفراد الأسرتي و

الأقاربي الى كل الأصدقاء والأحباب

من دون الاستثناء الى الأساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة وفي الأخير

أرجوا من لله تعالى ان يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع

المتربصين المقبلين على التخرج.

يوسف

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التشكرات

الإهداءات

فهرس المحتويات .....VII-I

فهرس الجداول.....VII

فهرس الأشكال.....VII

مقدمة.....(أ–ج)

الفصل الأول: عموميات حول القروض البنكية وطرق منحها

تمهيد: **2**

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية.....**3**

المطلب الأول :مفهوم القروض البنكية والغاية منها.....**3**

الفرع الأول :مفهوم القروض: **3**

الفرع الثاني: الغاية من القرض:.....**4**

المطلب الثاني :وظائف القروض البنكية وأنواعها. **4**

الفرع الأول: وظائف القروض البنكية. **4**

المطلب الثالث :تقسيم القروض البنكية. **9**

الفرع الأول :حسب الغرض من الحصول على القرض أو النشاط الاقتصادي:.....**9**

الفرع الثاني :حسب معيار الزمن:..... 12
الفرع الثالث: حسب نوع الضمان: 13
الفرع الرابع :حسب الجهة الطالبة للقرض:..... 15
الفرع الخامس :حسب الجهة المانحة للقرض: 16
المبحث الثاني: إجراءات ومعايير منح القروض 16
المطلب الأول: إجراءات منح القروض: 16
المطلب الثاني: معايير منح القروض: 18
الفرع الأول: نموذج المعايير الائتماني:5cs 18
الفرع الثاني: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5PS..... 22
الفرع الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM: 23
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في منح القروض. 26
خلاصة الفصل الاول: 28
الفصل الثاني: طريقة القرض التنقيطي وطرق أخرى لقياس مخاطر القروض البنكية
تمهيد: 30
المبحث الأول: عموميات حول مخاطر القروض البنكية 31
المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية..... 31
الفرع الأول: مفهوم الخطر (المخاطرة) 31
الفرع الثاني: مفهوم مخاطر القروض البنكية..... 32
المطلب الثاني: مؤشرات قياس خطر القروض البنكية 33

المطلب الثالث: أشكال مخاطر القروض ومصادرها. 34
الفرع الأول: أنواع وأشكال مخاطر القروض 34
الفرع الثاني: مصادر مخاطر القروض. 36
المبحث الثاني: طرق تقييم مخاطر القروض. 38
المطلب الأول: التقييم باستعمال الطرق الكلاسيكية. 38
الفرع الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن. 38
الفرع الثاني :التحليل بواسطة النسب المالية. 40
الفرع الثالث: مميزات وحدود طريقة التحليل بالنسب: 42
المطلب الثاني: التقييم بالاستعمال الطرق الحديثة (طريقة القرض التنقيطي) 43
الفرع الاول: تعريف طريقة القرض التنقيطي 43
الفرع الثاني: مراحل اعداد دالة القرض التنقيطي. 44
الفرع الثالث :نماذج حول طريقة القرض التنقيطي. 47
الفرع الرابع: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي 49
خلاصة الفصل الثاني: 51

الفصل الثالث: دراسة حالة إقراض عن طريقة القرض التنقيطي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–وكالة الڤرارم ڤوڤة

تمهيد:..... 52
المبحث الأول: تقديم مكان التربص (البنك والوكالة)..... 53
المطلب الأول: نشأة تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR..... 53

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:..... 53

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)..... 54

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. 57

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك..... 57

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة: 58

المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR..... 59

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 59

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 60

الفرع الثالث: مهام الوكالة القرارم قوقة..... 60

المبحث الثاني: سياسة الإقراض على مستوى الوكالة. 63

المطلب الأول: الشروط الواجب توفرها في المقترض والوثائق اللازمة لمنح القرض 63

الفرع الاول: الشروط الواجب توفرها في مقترض 63

الفرع الثاني: الوثائق اللازمة لمنح القرض..... 63

المطلب الثاني: كيفية منح القرض..... 65

المطلب الثالث: متابعة القرض من طرف البنك وسعر الفائدة..... 66

الفرع الأول: متابعة القرض من طرف البنك..... 66

المبحث الثالث: دارسة تمويل قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي..... 68

المطلب الثاني: دارسة ملف قرض استثماري وتقييمه..... 69

الفرع الأول: جمع المعلومات. 69

الفرع الثاني :تقديم المؤسسة الطالبة للقرض.....69

المطلب الثاني: تقييم مخاطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي.....70

الفرع الأول: المتغيرات فوق المحاسبية.....70

الفرع الثاني: المتغيرات المحاسبية (التحليل المالي).....71

الفرع الثالث: حساب نقاط المتغيرات فوق المحاسبية.....79

خلاصة الفصل الثالث: 85

الخاتمة العامة: 87

قائمة المراجع: 90

قائمة الملاحق: 94

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

جدول رقم (01): المؤسسة ونشاطاتها.....70

جدول رقم (02): المؤسسة وإدارتها.....71

جدول رقم(03): نسبة التوازن المالي.....72

جدول رقم (04): النسب الهيكلية. 73

جدول رقم (05): نسب النشاط والتسيير.....74

جدول رقم(06): نسب الدخل.....75

جدول رقم(07): الاستثمار المتوقع.....76

جدول رقم (08): حساب النقطة النهائية لخطر القرض. 83

الجدول رقم (09): سلم تصنيف الخطر بأسلوب التنقيط.....84

فهرس الاشكال

الشكل(01): مفهوم مخاطر القروض البنكية.....33

الشكل(02): الهيكل التنظيمي للبنك.....57

الشكل(03): الهيكل التنظيمي للوكالة.....58

مقدمـــــة

مقدمة:

يكمن الشغل الشاغل للدول في إطار الاستراتيجية الاقتصادية تحقيق اقتصاد متين و متماسك تواجه به مختلف التحديات وتجاري به الدول المتطورة ، وتحقيق ذلك يتطلب الاعتماد على نظام مالي قوي والذي لا يكتمل إلا بوجود نظام مصرفي متين ذلك أن البنوك التجارية تعد قاعدة الهرم في النظم الاقتصادية الحديثة لما لها من دور فعال في تحريك عجلة الإنتاج والدفع بها إلى الأمام بالإضافة إلى كونها وسيط مالي بين طائفتين من الاعوان الاقتصادية الاولى منها ترغب في تقديم حقوقها لدى البنك (الودائع) ،اما الثانية ترغب في الحصول على اموال من قبل البنك (من الائتمان) ، وتكمن هده الوساطة في قيام البنك بدوره الاساسي المنوط به والمتمثل في تمويل الاقتصاد ومنح القروض لمختلف المؤسسات العامة او الخاصة وذلك بغاية تحقيق ارباح .

لكن ممارسة البنوك لمهامها في منح القروض لزبائنها قد يعرضها لأخطار جمة تتمثل أهمها في عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه وهو ما يسمى بمخاطرة القرض(خطر عدم التسديد) حتى ولو كان هذا الأخير محاط بمختلف الضمانات، إذ ان كل قرض يلازمه خطر محتمل لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية، ومن أجل تقليل هذه المخاطر تقوم البنوك التجارية باستعمال طريقة التحليل المالي التي تسمح لها بتشخص الحالة المالية للزبون ومدى قدرته على تسديد ديونه، وعلى الرغم من ان هذه الطريقة أظهرت قدرتها على التقليل من خطر منح القروض الا انه ظهرت طرق حديثة تسعى هي الأخرى لذلك، وأظهرت كفاءتها في هذا الميدان من اهمها طريقة القرض التنقيطي والتي هي محل الدراسة .

وعلى هذا الأساس تكمن أهمية الموضوع في حداثة طريقة القرض التنقيطي إضافة إلى المزايا العديدة التي تقدمها خاصة وأن طريقة التحليل المالي لها بعض النقائص، والمتمثلة في التكلفة العالية طول فترة دراسة ملفات القروض والتي قد تعرقل البنك في تحقيق أهدافه التنموية مما يستوجب البحث عن وسيلة تسمح للبنك بتقليص فترة الدراسة والتقليل من تكلفتها لزيادة المردودية والربحية.

الإشكالية: ما مدى فعالية طريقة التنقيطي في الحد من مخاطر القروض البنكية؟

على ضوء هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالقروض؟ وماهي أنواعها؟
- ✓ ماهي المعايير والاجراءات المتخذة من طرف البنوك التجارية لمنح القروض؟
- ✓ ماهي العوامل المؤثرة في منح القروض؟

- ✓ هل توجد طرق مكملة لتقليص المخاطر؟
- ✓ هل يمكن استعمال طريقة التنقيطي على مستوى البنوك الجزائرية؟

الفرضيات:

من اجل الاجابة على تساؤلات البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول اثبات مدى صحتها في البحث:

- ✓ تتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك باختلاف تعاملاتها اليومية؛
- ✓ لا يمكن منح قرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الاجراءات المتبعة من طرف البنك والمتعارف عليها؛
- ✓ تتعدد العوامل المؤثرة في منح القروض منها ما يتعلق بالعميل ومنها ما يتعلق بسياسة البنك؛
- ✓ توجد طرق متعددة لقياس وتقدير مخاطر القروض البنكية؛
- ✓ طريقة القرض التنقيطي أحدث الطرق وهي كافية لتقدير خطر القروض البنكية؛
- ✓ تساعد طريقة القرض التنقيطي على تحسين وترشيد اتخاذ قرار منح القروض كما أنها تسمح برفع مردودية وربحية البنك.

مبررات إختيار الموضوع:

- ✓ ميولات شخصية؛
- ✓ معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وكيفية الحد من مخاطر القروض؛
- ✓ إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي؛
- ✓ حداثة موضوع القرض التنقيطي في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث فيه.

أهداف الدارسة:

تتمثل أهداف الدراسة من خلال تطوير منهجية تقييم مخاطر القروض في البنوك التجارية، والتحسيس بأهميتها ومدى نجاعتها في تطبيق هذه التقنية وذلك من خلال إبراز الخطوات المتبعة في طريقة القرض التنقيطي من أجل محاولة تقليص هذه المخاطر.

منهج الدارسة المتبع:

من أجل الإلمام بجوانب البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك بغرض عرض ووصف وتحليل خطر القرض والطرق والأدوات المستعملة في تقييمه، كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة للتعرف على واقع الحد من مخاطر القروض من خلال محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تقسيمات الدارسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة بشيء من التفصيل تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- ✓الفصل الأول: خصص لتقديم مفاهيم عامة حول القروض البنكية وكذا معايير وإجراءات منحها.
- ✓الفصل الثاني: تناولنا فيه مفاهيم حول مخاطر القروض وطرق وأساليب قياسها من خلال التطرق إلى مجموعة من الطرق المساعدة على تقدير الخطر البنكي.
- ✓الفصل الثالث: نخصصه للمجال التطبيقي وذلك بمحاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك التجارية، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المجمع الجهوي للاستغلال بميلة بلدية القرارم قوقة.

الفصل الأول: عموميات حول القروض البنكية وطرق منحها

تمهيد:

تعتبر عملية منح القروض من النشاطات الرئيسية للبنك، نتيجة لما تعود عليه بفوائد كثيرة ومتنوعة، فالقروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

وبالتالي فإن التمويل عن طريق القروض يجعل النشاط الاقتصادي يخضع لتوجيه وتشجيع أكثر بالإضافة إلى القدرة على المراقبة فيما يتعلق بسير المشروع، لذلك فهو يقوم دائما بتنويع وخلق قروض جديدة تتماشى مع متطلبات زبائنه، ومن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى مفاهيم عامة حول القروض البنكية ومعايير منحها في إطار مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية القروض وتقسيماته أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى معايير وإجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة فيها .

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال في البنك التجاري في الوقت الحاضر، فهي تمثل النشاط الرئيسي للبنوك . ولتوضيح ماهية القروض التي تمنحها البنوك نستعرض مفهوم القروض البنكية والغاية منها أولا، ثم نتطرق بعد ذلك إلى وظائفها، إضافة إلى تقسيماتها.

المطلب الأول :مفهوم القروض البنكية والغاية منها

قبل أن نخوض في الغاية من القروض يجب التطرق أولا إلى مفهومها.

الفرع الأول :مفهوم القروض:[1]

يمكن ابراز مفهوم القروض البنكية من خلال مجموعة من التعاريف المرتبطة بها.

1.القروض لغة: قرض فلان فلانا أي اعتبره أمينا، أي أنه جدير برد الأمانة إلى أهلها، أي جدير بالثقة.

2.التعريف بلغة القانون: تعرف على أنها تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على الدين أو الوديعة أو الكفالة أو الإيجار، أو الإعارة أو الرهن مع نية استعادته فيما بعد.

3. التعريف باللغة الأجنبية: كلمة قرض (crédit) أصلها هي الكلمة اللاتينية (credre) والتي تعني وضع الثقة التي تعتبر أساس كل قرار في منح القروض.

4.التعريف الاقتصادي: القرض يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما :الثقة والمدة.

كما يمكن تعريف القرض بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا .

الفرع الثاني: الغاية من القرض:

عرفت مختلف النظم البنكية في السنوات الأخيرة تغيرات في مختلف الأبعاد التي أدت من جهة إلى التأثير على مدى مقدرة تلك النظم على تعبئة الموارد المالية ومن جهة أخرى على مدى قدرتها على تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ الممكنة، هذه التغيرات كان لها تأثير على نشاط البنوك من حيث التحكم في القروض راغبة في تحقيق الأهداف التالية:

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات اقتصاد البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص :24.

1. تعظيم الأرباح:

من خلال القرض يساهم النظام البنكي في المحافظة على انتظام النشاط الاقتصادي ويساعد على تطوره وعندما يقوم البنك بذلك فهو يحاول أن يستغل كل إمكانياته، ويوظف كل طاقته في اتجاه الحفاظ على القدرة الداخلية، ويهدف البنك من وراء ذلك إلى تعظيم أرباحه عبر تقديم أفضل الخدمات الممكنة لزبائنه، وعليه فإنه عندما يقوم بمنح القرض فإنه يتقاضى مقابل ذلك أجرا يتمثل في الفائدة، والبنك يتخلى عن السيولة الآتية لفائدة زبائنه وينتظر منهم الالتزام بإعادتها في تاريخ لاحق.

2. تحسين العلاقة مع الزبائن:

تأمل البنوك دائما في الحصول على أكبر كمية من المعلومات على زبائنها أفراد أو مؤسسات، وذلك في مختلف الميادين كالحالة المالية ومدى نجاح المشروع... واعتمادا على هذه المعلومات فإن البنوك ستقرر منح أو عدم منح القرض وبالتالي فإنها من جهة تتجنب الزبون السيئ، وتحافظ من جهة أخرى على تعاملها مع الزبون الجيد، كل هذا العمل هو في إطار تحسين التعامل مع الزبائن.

3. تحديث عملية توظيف القروض:

إن التطورات في السنوات الأخيرة والمتمثلة في رفع الحواجز القانونية المعيقة للعمليات

المصرفية والتطور التكنولوجي بالإضافة إلى ظهور أسواق جديدة وتقنيات بنكية جديدة أدت إلى تحديث عملية توظيف الأموال.

المطلب الثاني :وظائف القروض البنكية وأنواعها.

الفرع الأول: وظائف القروض البنكية.

يمكن تلخيص وظائف القروض المصرفية الأساسية فيما يلي: [1]

1. وظيفة تمويل الإنتاج :

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من المدخرات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدارهم السندات وبيعها.

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، **ادارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، عمان، الاردن، 2008، ص:69

2. وظيفة تمويل الاستهلاك:

تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية، وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا، وهنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أنه لابد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء.

3. وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الإقراض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعنى استخدام الإقراض استخداما واسعا في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة.

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية.

تختلف القروض المصرفية وتتعدد تبعا للمعيار الذي يعتمد عليه في تصنيفها، فقد نجد تصنيفات تعتمد على مدة القرض أو طبيعته، وأخرى تركز على الجهة الطالبة له والغرض منه، كما قد يكون نوع الضمان المقدم هو المعيار المتبع، وهذا ما سنشير له فيما يلي:

1-القروض من حيث المدة.

يمكن تقسيم القروض من حيث المدة إلى الأنواع التالية: [1]

1-1 القروض طويلة الأجل : ويقصد بها القروض التي تمنحها البنوك لأكثر من خمس سنوات، وعادة ما تحصل على هذا النوع من التسهيلات والمشروعات التي تحتاج إلى تمويل أموالها الثابتة، مثل المشروعات الصناعية والزراعية ويدخل ضمن هذا النوع من القروض، القروض العقارية الموجهة نحو بناء المباني والسكنات .

1-2 القروض متوسطة الأجل: ويقصد به القروض التي تكون فترتها الزمنية لأكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وعادة يقدم هذا النوع من التسهيلات إلى المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال لتجديد وتحديث معداتها أو لشراء الآلات والمعدات الجديدة كما يدخل ضمن هذا النوع من القروض، القروض المقدمة إلى الأفراد لأغراض للحصول على السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها.

---

[1] ايمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: محاسبة، جامعة تشرين، دمشق، سوريا، 2007، ص:23.

1-3 القروض قصيرة الأجل: ويقصد القروض التي تكون فترتها الزمنية اقل من سنة، ويحصل على هذا النوع من القروض الأفراد والمشروعات المختلفة من أجل تمويل عملياتها التجارية والصناعية والزراعية ولفترات قصيرة الاجل.

2-القروض من حيث الضمان.

يمكن تقسيم القروض من حيث نوع الضمان إلى النوعين التاليين:[1]

2-1 قروض بضمانات شخصية: يتمثل هذا النوع من القروض في القروض الممنوحة إلى المقترضين دون أن تقدم ضمانات عينية من قبلهم إلى الجهة التي منحتهم القرض، وإنما يكتفي بوعدهم بسداد القروض التي حصلوا عليها عندما يحين موعد السداد المتفق عليه، وتعتبر البنوك هذا العهد والتعهد ضمانا كافيا لمنحها القروض نظرا لثقتها في هذا النوع من المقترضين (وغالبا ما يكونون من كبار التجار أو رجال الأعمال) وثقتها في قيامهم بسداد ديونهم في مواعيدها.

2-2 القروض بضمانات عينية : ويقصد بها تقديم المقترضين للجهة التي ستمنحهم القروض ضمانات عينية تكون أساسا للموافقة على منحهم تلك القروض ومن تلك الضمانات، الأراضي والمباني والآلات والمعدات وعندما يتعذر على المقترضين سداد ما بذمتهم من ديون فإن البنوك تتولى التصرف القانوني بالضمانات العينية المقدمة .

3-القروض من حيث الجهة الطالبة لها.

يمكن تقسيم هذا النوع من القروض إلى عامة وخاصة كما يلي: [2]

3-1 القروض العامة: وتتمثل في القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الدول والمؤسسات الرسمية وغالبا ما يشكل نسبة ضئيلة من القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

3-2 لقروض الخاصة: ويتمثل في القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية، وغالبا ما يشكل هذا النوع من القروض النسبة الرئيسية من القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

---

[1] خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، **ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص:169.

[2] ايمان انجرو، مرجع سابق، ص:24

4-القروض من حيث طبيعتها:

يمكن تقسيم هذا النوع من القروض إلى القروض المصرفية المباشرة، والقروض غير المباشرة كما يلي: [1]

4-1 القروض المصرفية المباشرة: وفيها يتم وضع النقود مباشرة تحت تصرف العميل ليستخدمها في المجالات التي يرغب فيها وتتخذ هذه القروض أشكالا مختلفة:

4-1-1 القروض والسلف: وهي عبارة عن مبالغ من الأموال توضع تحت تصرف عملاء البنك لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والطويل ولمدة معينة يتم الاتفاق عليها ولغرض معين ومقبول من طرف البنك.

4-1-2 الحسابات الجارية المدينة: وهي قيام البنك بمنح العميل حدا معينا أو سقفا لحساب الجاري مدين، أي يحدد له مبلغا لا يجوز تجاوزه في الحساب إلا بموافقة إدارة البنك ويسمح للعميل بإيداع في هذا الحساب وعادة ما يمنح الحساب الجاري المدين لتمويل رأس المال العامل ويمنح لمدة سنة ويجدد بعدها بموافقة الطرفين.

4-1-3 سقف التمويل الجاري: ويمنح كحد معين لغرض تمويل مستندات واصلة عن اعتمادات مقترحة لدى البنك يكون ذلك على شكل خصم كمبيالات يرتبط استحقاقها بدون النشاط التجاري للعميل.

4-2 القروض المصرفية غير المباشرة: القروض غير المباشرة لا تتضمن قيام البنك بوضع نقود مباشرة بين أيدي العميل والمستفيد في الحال، وإنما تعكس تعهدا خطيا من قبل البنك بالتزام قد ينفد تبعا لتحقيق أو عدم تحقيق الشروط الواردة في التعهد ومن أنواع هذه القروض ما يلي:

4-2-1 الاعتمادات المستندية: وهي تعتبر أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر، ويتم فتح الاعتمادات المستندية بناءا على طلب عملاء البنك الحاصلين على سقف اعتمادات مستندية من قبل البنك.

4-2-2 الكفالات البنكية أو خطابات الضمان: وهي عبارة عن تعهد خطي مكتوب يصدر عن البنك بناءا على طلب عمليه وذلك بدفع مبلغ محدد يمثل قيمة الكفالة لأمر المستفيد خلال مدة سريانها، وعلى البنك عند منح الكفالة للعملاء التحقق من قدرتهم على تنفيذ الأعمال التي حددت الكفالة من أجلها، وتتداخل في بعض الأحيان التسهيلات المباشرة مع غير المباشرة كما يحدث عندما يتحول الالتزام العرضي في الاعتماد أو خطاب الضمان إلى التزام مباشر على البنك تجاه الجهة المستفيدة.

[1] خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، مرجع سابق، ص:170

5 -القروض من حيث الغرض.

يمكن تقسيم الق روض من حيث الغرض إلى قروض زراعية، وصناعية، وتجارية، وعقارية وشخصية وذلك كما يلي: [1]

5-1 القروض الزراعية : تهدف القروض الزراعية إلى منح التمويل اللازم للمزارعين لممارسة إنتاجهم أو التوسع فيه أو رفع مستواه، ولا تحبذ البنوك التجارية في بعض الدول منح القروض لهذا القطاع نظرا للتقلبات الحادة والكثيرة في دخل المزارعين وذلك لاعتماد معظم الزراعة في تلك الدول على مياه الأمطار التي تتقلب من عام لآخر، ويؤدي شحها في بعض الأعوام الى رفع درجة المخاطرة الائتمانية للقروض الممنوحة لهذا القطاع.

5-2 القروض الصناعية: تهدف القروض الصناعية إلى تمويل الصناعة لمدة قصيرة للحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة، أو لأجل متوسط لسد النقص في رأس المال العامل، أو لأجل طويل للمساعدة في أعمال الإنشاء والتوزيع في المشروعات القائمة وشراء الآلات.

5-3 القروض التجارية: وهي من أهم القروض المفضلة للبنوك التجارية والتي تمنحها البنوك لقطاع التجارة العامة وتفضل البنوك هذا النوع من القروض لكونها مضمونة ومدتها قصيرة ودرجة سيولتها عالية كما تمنح البنوك هذه القروض بضمان البضائع المستوردة أو بضمان مستندات الشحن أو وصل الأمانة.

5-4 القروض العقارية : تحتل القروض العقارية أهمية كبيرة في معاملات البنوك في معظم دول العالم بسبب دورها في بناء المساكن ورهنها توثيقا للديون، وتمنح البنوك التجارية تسهيلات عقارية كجزء من أنشطتها وتفضل بعض البنوك هذا النوع من القروض كونه مضمون ولا يحتاج القرض لدراسة شاملة أو متابعة كبيرة كما أن أسعار الأراضي والأبنية في ارتفاع مستمر لذلك تكون الضمانات باستمرار كافية لمثل هذا النوع من القروض وتطلب البنوك أن تكون قيمة الضمانات اكبر من قيمة القرض المطلوب تحوطا للمخاطر.

5-5 القروض الشخصية: وهي القروض التي تمنح لبعض التجار أو بعض الموظفين في المراكز الاجتماعية، نظرا لسمعتهم المالية والأدبية فالقروض تمنح لهذا النوع من العملاء لأن البنك واثق من أن العميل سيقوم بالسداد في المواعيد المحددة، لاستحقاق الأقساط ودون تأخير حفاظا على سمعته المالية ومركزه الاجتماعي.

[1] بورماد حمزة، **ادارة مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2012، ص:18

المطلب الثالث :تقسيم القروض البنكية.

تقسم القروض البنكية إلى ستة مداخل هي :حسب الغرض من الحصول على القرض أو النشاط الاقتصادي، الفترة الزمنية للقرض، نوع الضمان المقدم أو المطلوب، الجهة الطالبة للقرض، وأخيرا الجهة المانحة للقرض.

الفرع الأول :حسب الغرض من الحصول على القرض أو النشاط الاقتصادي:

تقوم البنوك بع رض عدة أنواع من القروض حسب هذا المدخل وهي:

1.القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال: نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى غالبا سنة واحدة وذلك خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها وتنقسم إلى قسمين:

1.1القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسة عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتنقسم هذه القروض إلى: [1]

أ) **تسهيلات الصندوق** :وهي عبارة عن ق روض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، ومدتها الزمنية تمتد لبضعة أيام.

ب) المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين لفترة أطول قد تصل إلى سنة.

وهناك ثلاثة حالات يطلب فيها هذا النوع من القروض وهي:

- عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب؛
- عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة؛
- عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

ج) القروض الموسمية: هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي، ولا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف ويمنح هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 55

د) قروض الربط: هي عبارة عن قروض للفترة القصيرة تحقق هدف المستثمر وتجنبه خسائر تأخر نشاطه، وهذا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة أو الناقصة نتيجة لبعض تأخر نشاطه، وهذا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة أو الناقصة نتيجة لبعض العملية المالية وعدم توجيهها لتسديد قرض الربط.

2.1 القروض الخاصة:

هي قروض موجهة لتمويل أصل معين من الأصول وتقسم إلى: [1]

أ) تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا، تجد المقاول المكلف بالانجاز في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، لذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل انجاز هذه الأشغال وتسمى هذه القروض بالتسبيقات على الصفقات العمومية.

ب) الخصم التجاري: وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.

2. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج وإما على عقارات ينتظر من ورائها عائد أكبر في المستقبل، ونشاطات الاستثمار تختلف عن نشاطات الاستغلال من حيث الموضوع والطبيعة والمدة وتبعا لذلك تختلف قروض تمويلها وهي زمنيا متوسطة وطويلة الأجل وتقسم قروض الاستثمار إلى نوعين:

2-1 عمليات القروض الكلاسيكية تمويل الاستثمارات:

نميز بين نوعين من هذه القروض حسب طبيعتها الزمنية: [2]

---

[1] سعيد سيف النصر، **دور المصارف في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2000، ص: 65

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص ص: 74، 75.

أ) القروض متوسطة الأجل: وهي قروض لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، ونظرا لطول هذه الفترة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد، وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

– **قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة** :يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة المالية الأخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، وتجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

– **قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة** :هذا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

ب) القروض طويلة الأجل: تمتد هذه القروض من7 سنوات إلى 20 سنة وتتكفل بمنحها مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) وتتميز هذه لقروض بوجود مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة.

2-2 عمليات القروض الحديثة (الائتمان الإيجاري):

أدخلت هذه الطريقة تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة.

أ) تعريف الائتمان الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[1]

ب) أنواع الائتمان الإيجاري: للائتمان الإيجاري نوعين يتمثلان في:

– **الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد** :حسب هذا التصنيف هناك نوعان من الائتمان الإيجاري هما :الائتمان الإيجاري المالي الائتمان العملي.

[1] عبد الحميد محمد الشواربي، **ادارة المخاطر الائتمانية**، دار المعارف الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 84

- **الائتمان الإيجاري حسب موضوع العقد** :وينقسم بدوره إلى :ائتمان إيجاري للأصول المنقولة وائتمان الإيجاري للأصول غير منقولة.

الفرع الثاني :حسب معيار الزمن: تقسم القروض المصرفية حسب معيار الزمن إلى: [1]

1. **القروض قصيرة الأجل:** تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاطات التجارية للمنشآت وتتميز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات وودائع العملاء، ونظرا لقصر آجال استحقاقها فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض، وتنقسم القروض قصيرة الأجل الى:

1-1 قروض الإعارة: هي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون فوائد.

2-1 الحساب الجاري: هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

2. **القروض متوسطة الأجل:** هي التي تمتد آجالها إلى 5 سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

3. **القروض طويلة الأجل:** هي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الاراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

وقد يشارك البنك في منح القروض متوسطة الأجل مع عدد من المصارف الأخرى فيما بينها تعرف **بقرض المشاركة** ويساهم كل منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب، والذي قد يستحيل عمليا الحصول عليه من بنك واحد فقط نظرا لضخامة قيمة هذه القروض وذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من البنوك وخاصة أن المقترض عميل واحد.

الفرع الثالث: حسب نوع الضمان: [2]

تصنف القروض وفقا للضمان الذي يعد من أكثر المواضيع حساسية في القروض، حيث إن نوعية الضمان وقيمته يؤثران مباشرة في معدل المخاطرة التي يواجهها المصرف في مجال القرض.

---

[1] مدحت صادق، **ادوات تقنيات مصرفية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص: 259

[2] زياد رمضان ومحفوظ جودة، **ادارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص:106-111

1. القروض بدون ضمان: Unsecured Loans

قد يمنح المصرف قروضا بدون ضمان للمتعاملين الجيدين معه وذلك اعتمادا على قوة مركز المتعامل المالي وسمعته الجيدة .ويتم منح القروض بدون ضمان لمتعاملين محددين معروفين لدى المصرف، وضمن حدود مالية معينة، حيث ينبغي أن لا يكون مبلغ القرض كبى ا ر وذلك حتى لا يؤثر على سلامة المركز المالي للمصارف .هذا النوع من الائتمان يعرف بالائتمان الشخصي لأن إدارة المصرف تكتفي باعتماد تعهد المقترض لسداد القرض.

تحيط بهذا النوع من القروض مخاطر عالية وذلك لأنها بدون ضمان، لذلك فمن المفضل ألا تقدم إدارة المصرف على منح القروض بدون ضمان في كل الظروف لما يحيط بسلامة مثل هذه القروض من مخاطر مصرفية جسيمة، إلا أن ما يحد من هذه المخاطر سمعة

المتعامل ومركزه المالي الذي يجب على إدارة المصرف أن تتأكد منها قبل منح أي ائتمان.

2. القروض بضمان: Secured Loans

إن الغالبية العظمى من القروض تكون بضمان يتم الاتفاق عليه قبل الموافقة على منح القروض ويطلق على هذا الضمان اسم الضمان التكميلي وذلك لأنه يتطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة وليس بديلا عنها، فهذا الضمان يعد تكميلا وليس تعويضا، إذ أنه لا يعوض عن فقدان عناصر الثقة الأساسية المتمثلة في المركز المالي للمقترض وسمعته الجيدة بل يكملها، وبناءا عليه إذا تأكدت إدارة القروض بالمصرف من مكانة المركز المالي للمقترض وسمعته فإنها بالإضافة إلى ذلك تطلب منه تقديم ضمان معين.

ويمكن تقسيم القروض بضمان إلى نوعين رئيسيين:

1.2 قروض بضمان شخصي:

للقروض بضمان شخصي أشكال متعددة من أهمها قروض بكفالة شخص معين، فكثير من القروض الممنوحة لموظفي الدوائر الحكومية أو المؤسسات الخاصة تكون بكفالة موظف آخر أو أكثر بالإضافة إلى تحويل راتب الموظف المقترض ومستحقاته.

وهذا النوع من القروض تحيط به مخاطر عالية وخاصة عندما يكون المقترض وكفيله يعملان في المؤسسة نفسها، فإذا تعرضت المؤسسة لعسر مالي وعجزت عن دفع رواتب موظفيها فقد يعترض في المؤسسة نفسها، فإذا تعرضت المؤسسة لعسر مالي وعجزت عن دفع رواتب موظفيها فقد يعترض المصرف إلى بعض الصعوبات في تحصيل أمواله.

2.2 قروض بضمان عيني: هي تلك القروض التي تكون مصحوبة بضمان عيني ملموس، وإجمالا تحمل هذه القروض في طياتها مخاطر أقل من القروض بضمان شخصي إلا في حالة تعرض الأصل المرهون نفسه إلى انخفاض في السعر فتزداد المخاطر تبعا لذلك، ومن أهم أنواع القروض وفقا لضمانات العينية هي:

أ) القروض بضمان بضائع: تراعي المصارف عادة أن تكون البضائع المرتهنة لها مقابل القروض التي تقدمها للتجار من السلع سهلة البيع التي لا تتعرض للتلف حتى يتسنى لها بيعها إذا ما تعثر المدين في الوفاء بالتزاماته ويتم تحديد قيمة القرض على أساس فواتير الشراء أو تكلفة الإنتاج مع خصم هامش مناسب لمواجهة احتمالات انخفاض القيمة البيعية لها خلال فترة التعامل.

ب) القروض بضمان أوراق مالية: تراعي المصارف أن تكون الأوراق المالية المقدمة ضمانا للقروض من الأوراق الجيدة، وتفضل المصارف السندات الحكومية على الأسهم ضمانا للقروض وذلك بسبب الثقة في الجهة المصدرة لها بالإضافة إلى ضيق هوامش تدبدب أسعارها مما يخفض من نسبة المخاطرة لدى المصرف.

وينبغي على إدارة القروض للمصرف القيام بدراسة الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها على اتجاهات أسعار الأسهم في المستقبل لأجل التنبؤ في اتخاذ القرار المناسب، وفي بعض البلدان تمنع قوانينها المصرف من قبول أسهمه كضمان.

ج) القروض بضمان كمبيالات: الكمبيالة هي أداة دين يتعهد بموجبها محررها بدفع مبلغ معين إلى المستفيد بتاريخ محدد سلفا، ويسمح الإقراض بضمان كمبيالات المقترض بالسحب من حساب يفتحه له المصرف بحد أقصى يمثل نسبة مئوية معينة من قيمة الكمبيالات.

ويراعي المصرف أن تكون الكمبيالات المرهونة مسحوبة على الافراد أو مؤسسات معروفة وتتمتع بسمعة جيد ولها قدرة على السداد، ومع ذلك يأخذ المصرف عادة احتياطات للمخاطر التي قد يتعرض لها في هذا النوع من القروض بجعل قيمة القرض أقل من قيمة الكمبيالات المرهونة بنسبة معينة.

د) القروض بضمان عقارات: لما كانت المصارف التجارية تعتمد في تمويل عملياتها على الودائع بصفة أساسية وأجلها يسحق الدفع عادة لمدة لا تتجاوز سنة فهي تعرض عن تجميد هده الموارد في القروض العقارية التي تتسم بطابع طول الأجل، وتحتج إلى خبرة معينة وإجراءات قانونية متعددة في مرحلة الإقراض أو إذا ما دعت الحال إلى نزع ملكية العقار وفاءا لدين المصرف، ومن ثم ينعقد هذا النوع من النشاط للمصارف العقارية التي وجدت أصلا لمزاولة هذا النوع من التوظيف.

هـ) لقروض بضمان محاصيل زراعية: تمنح المصارف الزراعية ومؤسسات الإقراض الزراعي في هذه الأيام القروض المتعلقة بالزراعة، إلا المصارف التجارية، ومع ذلك تقوم بتمويل في هذه الأيام القروض المتعلقة بالزراعة، إلا المصارف التجارية، ومع ذلك تقوم بتمويل عمليات التسويق بعض المحاصيل الزراعية كالقطن والأرز والقمح، وتكون هذه القروض عادة لفترات أو دورات موسمية قصيرة لا تتجاوز عدة أشهر.

و) القروض مقابل التنازلات: تقدم المصارف هذه التسهيلات للمشتغلين في أعمال المقاولات والتوريد استنادا إلى ما يتمتعون به من سمعة حسنة ومقدرة على الوفاء بتعهداتهم في تنفيذ الأعمال التي يتعاقدون عليها، إن هذا النوع من الضمانات يستدعي قيام إدارة المصرف بإجراء دراسات مستفيضة عن الوضع المالي للمقاول، وطبيعة العملية التي يجري تمويلها، وعلى إدارة المصرف أن تقوم بإجراء متابعة جيدة لسداد مثل هذا النوع من القروض.

ز) القروض بضمانات أخرى: توجد عدة أنواع من الضمانات التي تقدمها الجهات المقترضة فهناك القروض بضمان رواتب العاملين وهناك قروض بضمان الذهب والمجوهرات، ويمكن تقديم قروض المصرف بضمان ودائع التوفير أو ودائع لأجل التي يملكها العميل المقترض.

الفرع الرابع :حسب الجهة الطالبة للقرض:

تقسم القروض وفقا للجهة الطالبة لها إلى نوعين أساسيين:[1]

1. قروض مصرفية للقطاع الخاص: هي تلك القروض التي تمنح للقطاع الخاص إجمالا من أفراد طبيعيين وأشخاص اعتباريين كالمؤسسات الخاصة والشركات، يعتمد قرار إدارة المصرف بمنح القرض أو حجبه على قوة المركز المالي للجهة المقترضة وسمعتها الحسنة.

2. قروض مصرفية للقطاع العام: هي تلك لقروض التي تقدم للقطاع العام كالدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، ويعتمد قرار إدارة المصرف بمنح هذا النوع من القروض على الظروف السياسية والاقتصادية السائدة وعلى مدى توافر السيولة لدى المصرف.

الفرع الخامس :حسب الجهة المانحة للقرض:

يمكن تقسيم القروض حسب الجهة المانحة إلى نوعين: [2]

[1] زياد رمضان، **محفوظ جودة**، مرجع سابق، ص ص: 111-112

[2] نفس المرجع السابق، ص 112

قروض المصرف الواحد: يقدم المصرف القروض كافة التي يمنحها وحده وبدون اشتراك أي جهة أخرى معه في منح تلك القروض، هذا هو الأساس في العمل المصرفي، وذلك حتى يتمكن المصرف من الاستفادة الكاملة من فوائد تلك القروض والعمولة التي يتقاضاها من المقترضين.

1. **القروض المجمعة:** القروض المجمعة تعني اشتراك مجموعة من البنوك في تمويل قرض بحيث تتقاسم البنوك المشتركة الأرباح والخسائر الناجمة عن منح هذا القرض.

المبحث الثاني: إجراءات ومعايير منح القروض

تعتبر القروض أوجه استثمار الموارد المالية للبنك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المترتب عنها الجانب الأكبر من الإرادات، لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول بوضع الإجراءات التي يجب أن يمر بها القرض، وكذا المعايير التي على أساسها يتم منح هذا القرض وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل.

المطلب الأول: إجراءات منح القروض:

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مختلف الإجراءات الواجب ابتاعها عند منح القروض، وهذه الإجراءات المتمثل فيما يلي:

01 – الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة الطلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استملاك دراسة الطلب، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه. [1]

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، **البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2000، ص ص: 280، 282.

02 – التحليل الائتماني للقروض:

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المالية من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

03-التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءات على المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

04-اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتقاعد، أو عدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، موقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية لثلاثة سنوات الأخيرة، والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض، وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة[1].

05-صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة، واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض[2].

06-متابعة القرض والمقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص: 282.

[2] نفس المرجع السابق، ص:282

.

07-تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

المطلب الثاني: معايير منح القروض:

نتحدث في هذا المطلب عن المعايير المعتمدة في منح القروض، حيث تبرز في الفرع الأول نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5cs، أما في الفرع الثاني يتم شرح نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5ps، أما في الفرع الثالث فسوف نتحدث عن المعايير الائتمانية المعروفة ب prism، وفي آخر هذا المطلب سنتطرق إلى معايير أخرى لمنح القروض.

الفرع الأول: نموذج المعايير الائتماني:(5cs)

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح القروض، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر، وإذا كان لنا من تعليق على ذلك نشير إلى أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهري ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض وفوائدها أو عدم قدرته على تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض[1].

ولذاك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به، من خلال تحليل مجموعة من المعايير المعروفة بنظام 5 Cs of crédit أو نظام fimecs وهي:[2]

01- القدرة على الاستدانة Capacity
02- شخصية العميل Chrater
03- رأس المال العميل Capital
04- الضمان Collateral
05- المناخ العام Conditions

وفيما يلي: استعراض شامل لهذه المعايير:

01-القدرة على الاستدانة[3]:

[1] حمزة محمود زبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002، ص :141

[2] شقيري نوري موسى والاخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص ص:96،97

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 141

وجدت البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة، واحد أهم تلك الخدمات وأخطرها هي الائتمان المصرفي بأشكاله المتعددة، ويعطي القانون للعميل المحتمل الحق في الحصول على القروض إلا أن القانون يعطي لإدارة الائتمان في البنك التجاري حقا آخر بمنح القروض أو رفض طلب العميل.

ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك إلا أن هناك عدة أراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطر التي يرى البعض أنها تعني أهلية الشخص على الاقتراض، فيما يرى البعض الآخر أن القدرة هي مقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان وهي تعتمد على التدفق السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.

02-شخصية العميل: [1]

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا

في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ولهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، ولشخصية العميل عدة تحديدات بعضها ينحصر بخاصية واحدة والبعض الآخر يتسع ليشمل عدة خصائص يجب أن تتوفر في شخص العميل، والتي يدور مضمونها حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنوك كجهات مقدمة للائتمان.

فالأمانة والثقة والمثل والمصداقية، وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بتسديد قروضه، لذلك تسمى المخاطر الخاصة بهذا العنصر لدى البعض من المهتمين بالمخاطر المعنوية أو الأدبية.

وبالتالي فان المقصود بشخصية العميل سلوكياته، والسلوكية هنا تحدد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك إما شخصية العميل كشركة أعمال فنقصد بها الإدارة التي تجسد مدى قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات اتجاه البنوك، وذلك من خلال قدرة إدارتها على انجاز الأعمال وتحقيق الأهداف.

[1] شقيري نوري موسى والاخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص:96.

03-رأس المال: [1]

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، ولهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، ويقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة، وهذا يعني أن رأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، ويلاحظ هنا التركيز على الملكية لذلك فان المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية.

إن الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني تشير إلى قدرة العميل على سداد التزاماته حق البنوك التي تعتمد في الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبير كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك فراس مال العميل يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات.

04-الضمان: [2]

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح القروض، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك.

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانيات بحسب ضماناتها، إذ هناك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية، وهناك قروض بضمان أقطان أو محاصيل زراعية، أو بضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان فالضمان هو خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه، وهي بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق.

إن الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الضمان الذي يمكنه تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، ولذلك يجب أن نراعي عند تحديد الضمان كما يلي:

01- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة القرض.

02- تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 146.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 147.

الضمانات لسداد قيمة القرض عند عجز العميل عن السداد، ولذلك تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل قروضها.

03- تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.

04- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة القرض والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع

05-المناخ العام: [1]

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح القروض على انه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتنظر إلى المناخ العام على انه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الظروف البيئية المحيطة بالعميل، رغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام، فهي تشمل التغييرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار إثر في صياغة القرار الائتماني.

الفرع الثاني: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5PS

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب(5PS)، وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج (CS5)، وان كانت بأسلوب آخر.

وتحتوي هذه المعايير على: [2]

01- نوع العميل People

02- الغرض من الائتمان Purpose

03- قدرة العميل على السداد Payement

04- الحماية Protection

05- النظرة المستقبلية Perspective

01-العميل:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل، وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها، لذلك فان الخطوة الأولى في عملية

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 149.

[2] عبد العزيز الدغيم، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، دمشق، سوريا، 2006

تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل.

ومن خلال هذه المقابلة تحدد إدارة الائتمان كل المعلومات والبيانات التي ترغب فيها عن العميل وتحديد من هو وما الأعمال السابقة التي قام بها، والبنوك التي تعامل معها. ومنا لمؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح لهذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، وبالمقابل فان علامات الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح يعطي انطباعا يدفع إلى الحذر من تقييم خط العميل المستقبلي.

02-الغرض من الائتمان:

تشمل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عن هذا القدر من التحقق ورفض الطلب، والغرض من القرض يحدد احتياجات العميل الذي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان فإذا كان الغرض من القرض هو الحصول على القرض لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة البنك، ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان في البنك أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

03-القدرة على السداد:

يركز هذا المعيار على تحديد القرض وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل، والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته في التسديد فمن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي، ونوع ذلك العسر فيما كان عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي.

04-الحماية:

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيها لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسعة وبأقل تكلفة ممكنة.

05-النظرة المستقبلية[1]:

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف ابعد حالة اللا تأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم، ومعدلات الفوائد وغيرها.

الفرع الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM:[2]

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والفعالية لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس، توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد.

تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها وهي:PRISM .

01-التصور:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر القرض والعوائد المنتظرة تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في: -تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه القرض.

دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل، والتي من شأنها تحسين الأداء، وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.

02-القدرة على السداد:

و مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي يلجأ إليها العميل (طالب القرض) عندما يستعد لتسديد الائتمان وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 154.

[2] شقيري نوري موسى والاخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص ص:103،104

03-الغاية من الائتمان:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم، وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية، وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

04-الضمانات:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وصنعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

05-الإدارة:

تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل لإدارة العميل، ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

ا-العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله
- تحديد كيفية الاستفادة من القرض.
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته، أو يقتصر في عمله على منتج واحد وأيضا فيما كان العميل موسمي لإنتاج أو دائم.

ب-الإدارة: وتشمل ما يلي:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو

معايير أخرى لمنح القروض[1]:

01-الملائمة:

أي خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد، ويبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط، ويرتبط ذلك بحد أقصى لما يمكن أن يمنح للعميل الواحد بما يكفل تلاقي تشجيع العملاء على المغالاة في المتاجرة بالملكية، أي بما يفوق طاقاتهم على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنك.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص: 196، 197

02-الاعتبارات القانونية للضمان العيني:

قد يسود الاعتقاد من أن الائتمان الذي يقدم بدون ضمان هو مضمون بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل، ولكل ذلك ينطوي على اعتقال الاعتبارات القانونية وراء فكرة الضمان العيني.

03-التبادل وتوزيع المخاطر الائتمانية:

ا-**التبادل:** والذي يوجد بين الائتمان والضمان، بمعنى انه عند منح القرض يتعين نقل الضمان إلى البنك وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل، كما أن فكرة التبادل قد تكون الضمانات ذاتها. فعندما يقترض العميل بضمان شخص (كفيل ضامن) فإذا توقف العميل الأصلي عن الوفاء بالتزاماته يجب أن يسعى فورا عن تحويل الدين إلى دين مغطى بالضمان الإضافي (أوراق مالية، أو رهن عقاري).

ب-توزيع المخاطر الائتمانية: أي تنويع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد أو نشاط اقتصادي واحد، أي تنويع منحه لكل القطاعات تجنبا للمخاطر.

04-الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي:

أي التنفيذ الدقيق لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كما ونوعا وسعرا، وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في منح القروض.

تتبع البنوك سياسات خاصة بمنح القروض سواء من حيث الكمية أو نوع القرض والقطاعات التي ستقوم بتمويلها، لأن القروض يعد المحدد الرئيسي لنجاح البنك ونموه ويتأثر منح الائتمان بعوامل متعددة نذكر منها: [1]

1.تركيبة الودائع لدى البنك:

تتوقف قدرة البنك على منح الائتمان على حجم الودائع وهيكلها لديه (تركيبة الودائع من حيث أنواعها)، فكلما ازدادت نسبة الودائع لأجل لديه كلما كانت قدرته على التوظيف أكبر، عكس الودائع تحت الطلب والتي تقلل من قدرة البنك على منح الائتمان.

2.رأس مال المصرف واحتياطاته:

إذا كان كل من رأس المال والاحتياطات صغيرا جدا، فإن قدرة البنك على منح القروض الكبيرة لعميل واحد تقل، لأن هناك علاقة بين رأس المال واحتياطات البنك والقدرة على منح عميل واحد مبلغا من القرض.

[1] هاشم جابر، **ادارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق، والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 237

3.السياسة الداخلية للبنك المتعلقة بالسيولة: قد تلجأ البنوك إلى التحفظ في سياستها الائتمانية بالاحتفاظ بسيولة عالية لديها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة على الودائع، ويؤدي الاحتفاظ بسيولة عالية إلى الحد من قدرة المصرف على منح القروض.

4. السياسة الإدارية للمصرف:

وهي السياسة الخاصة بتحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك وكمياتها وسياسة تسعيرها والتشدد أو عدمه في الحصول على الضمانات.

5. السياسة المالية للدولة:

فحجم الإيرادات العامة للدولة وسياسة الإنفاق يؤثران على السياسات الائتمانية للبنوك، فقيام الدولة بالإنفاق على مشاريع معينة يتطلب من البنوك منح قروض لتمويل هذه المشاريع من أجل ضمان حسن تنفيذها.

6. سياسة البنك المركزي:

يؤثر البنك المركزي على قدرة البنوك على منح القروض من خلال بعض أدواته مثل سعر إعادة الخصم فلو اعتمد سياسة انكماشية فانه سيضطر إلى تقليص حجم الإقراض والعكس في حالة اعتماده سياسة توسعية.

7. الظروف المحيطة الأخرى:

يزداد الطلب على القروض في حالة الانتعاش الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وتقل قدرة المصارف على منح القروض في حالة الركود الاقتصادي نتيجة قلة الطلب على السلع والخدمات.

ولا يخفى علينا أيضا ما للظروف السياسية من أثر على منح القروض من طرف المصارف فنلاحظ قلة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنوك في البلدان التي تعاني من انعدام الاستقرار.

خلاصة الفصل الاول:

لقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ✓ القرض يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.
- ✓ تكمن الغاية من القرض في: تعظيم الأرباح، تحسين العلاقة مع الزبائن، تحديث عملية توظيف الأموال.
- ✓ للقرض ثلاث وظائف أساسية هي: تمويل الإنتاج، تمويل الاستهلاك، تسوية المبادلات.
- ✓ هناك عدة أنواع للقروض وذلك حسب عدة معايير فنجد:

1- القروض من حيث المدة: وتضم القروض طويلة الأجل، القروض متوسطة الأجل والقروض قصيرة الأجل.

2- القروض من حيث الضمان: تضم القروض بضمانات شخصية والقروض بضمانات عينية.

3- القروض من حيث الجهة الطالبة لها: القروض العامة (تمنح للدول والمؤسسات الرسمية)، القروض الخاصة (تمنح للأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية).

4- القروض من حيث طبيعتها: القروض البنكية المباشرة والقروض البنكية غير المباشرة.

5- القروض من حيث الغرض: وهي القروض الزراعية، القروض الصناعية، القروض التجارية، القروض العقارية، القروض الشخصية.

- ✓ يتم تقسيم القروض من خلال مراعاة عدة عناصر هي: الغرض من الحصول على القرض أو النشاط الاقتصادي، معيار الزمن، نوع الضمان، الجهة الطالبة للقرض، الجهة المانحة للقرض.
- ✓ تتطلب عملية منح القرض استيفاء عدة إجراءات هي: الفحص الأولي لطلب القرض، التحليل الائتماني للقروض، التفاوض مع المقترض، اتخاذ القرار، صرف القرض، متابعة القرض والمقترض، تحصيل القرض.
- ✓ تمنح القروض حسب 3 نماذج مختلفة وهي: نموذج المعايير الائتمانية 5cs، نموذج المعايير الائتمانية5PS، نموذج المعايير الائتمانيةPRISM.
- ✓ تتأثر عملية منح القروض بعدة عوامل نذكر منها: تركيبة الودائع لدى البنك، رأس مال البنك واحتياطاته، سياسة البنك الداخلية المتعلقة بالسيولة، السياسة الإدارية للبنك، السياسة المالية للدولة، سياسة البنك المركزي.

الفصل الثاني:طريقة القرض التنقيطي وطرق أخرى لقياس مخاطر القروض البنكية

تمهيد:

أشرنا فيما سبق إلى أن البنوك تعتمد في عملها أساسا على أموال المودعين، ونظرا لأن هذا العمل يتم من خلال توجيه هذه الأموال إلى نشاطات استثمارية مختلفة ذات مخاطر متباينة قد تلحق به خسائر تهدد استمراريته، لذا تقوم إدارة البنك بتجنب أكبر قدر ممكن من هذه المخاطر بتحديد مجال ودرجة المخاطر المحيطة به، وذلك من خلال محاولة قياسه كميا وكيفيا من حيث الحجم والمدة، ويتم قياس هذه المخاطر من خلال عدة طرق يختلف استعمالها من بنك إلى آخر حسب إمكانياته المادية والبشرية والتقنية.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل الإلمام بمفهوم الخطر وأنواعه وأهم مؤشرات قياسه وبعض الطرق الرئيسية المستخدمة في تقديره.

المبحث الأول: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

إن البنوك معرضة إلى الكثير من المخاطر أثناء ممارستها لوظيفتها الرئيسية والمتمثلة في الوساطة المالية، ولهذا يتطلب من البنوك الإحاطة والإلمام بها ودراستها لتسييرها بالشكل الذي يمكن من تقديرها وإمكانية تقليصها، خاصة في ظل المنافسة الحرة واقتصاد السوق.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية

يتمثل الائتمان المصرفي بصفة أساسية في القروض التي تمنحها البنوك لمختلف عملائها عدم قيام هؤلاء المقترضين وهم العملاء بسداد (risk) ويحمل هذا الاستثمار في طياته مخاطرة القرض وفوائده في الوقت المحدد للمقرض وهو البنك.

الفرع الأول: مفهوم الخطر (المخاطرة)

يرتبط مفهوم الخطر بمفهوم عدم التأكد وتجدر الإشارة إلى أن كلمة خطر (risque) التي تعرف على أنها إلتزام مبني على عدم التأكد يتميز باحتمالية الخسارة أو الربح.

التعريف الأول: يقصد بالخطر حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة. [1]

التعريف الثاني: يعرف GOOHMAN JOHN DOWNES & JORDAN ELLIOTT المخاطرة بأنها تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس. [2]

التعريف الثالث: يعرف JOEL BESSIS المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية.

التعريف الرابع: يعرف VAUGHAN المخاطرة بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع

التعريف الخامس: يعرف أيضا بأنه حالة طارئة غير متنبأ بها على نشاط المؤسسة وتؤثر على النتيجة المحاسبية لها.

---

[1] شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص:25.

[2] حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص :مالية المؤسسة، ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص:3-4.

التعريف السادس: تم تعريف المخاطر في قاموس Webster بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغب فيها.[1]

وفى ضوء ما تقدم يمكن تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

الفرع الثاني: مفهوم مخاطر القروض البنكية

تعرف مخاطر القروض بأنها الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم مقدرة العميل عن سداد القرض وفوائده، وترجع المخاطر إلى عدة عوامل داخلية وخارجية منها ضعف جدارة الائتمان، وكذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[2]

وقد عرفها حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين الراضي بأنها: احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الآخر من القيام بالوفاء بالإلتزاماته المالية ممثلة بكل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل القرض أو كلاهما، في الأوقات المحددة للتسديد على وفق الإتفاقات والعقود المبرمة مع المصرف.[3] كما تعرف أيضا بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر لدى المصرف على الوفاء بشروط القرض كاملة وفي المواعيد المحددة.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف مخاطر القروض على أنها: مجموعة المساوئ والصعوبات المحتمل حدوثها والمتمثلة في عدم إمكانية تحصيل البنك لأقساط أو فوائد القروض المقدمة أو كلاهما في الأوقات المحددة للتسديد، مما يؤدي إلى ضياع رأسمال المقترض، وهذا الضياع يؤثر مباشرة في وجود البنك في حد ذاته، ويعود ذلك إلى سوء تقدير للخطر المحيط بالعملية الإقراضية.

---

[1] سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وآثارها على العائد والمخاطر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص:42.

[2] سمير الخطيب، **قياس إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية**، شركة جلال للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر2005 ، ص:128 .

[3] حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على على الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص:48

[4] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص:81.

ويبسط لنا الشكل التالي مفهوم مخاطر القروض البنكية:

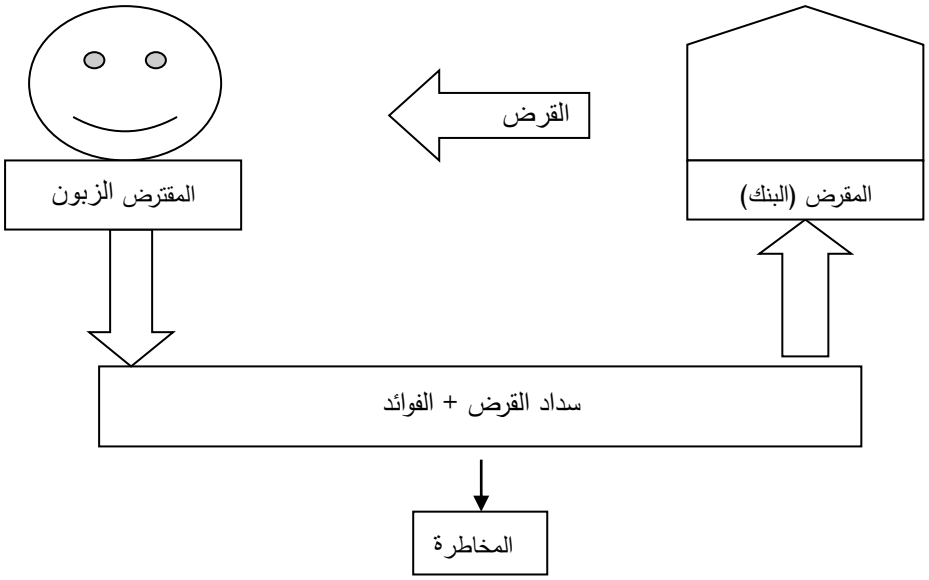

المصدر :طارق طه، **إدارة البنوك في البيئة والعولمة**، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية،2007 ، ص332

المطلب الثاني: مؤشرات قياس خطر القروض البنكية

في ضوء تعرض البنوك إلى أنواع مختلفة من المخاطر تتم الاستعانة بالعديد من البيانات والمؤشرات لدى قياسها وذلك على النحو التالي: [1]

- ✓ بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- ✓ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، تسهيلات بدون ضمان عيني، وبالنسبة للنوع الأول يتم توزيعه حسب نوع الضمان، مع ذكر قيمة الضمان في آخر تقييم له بصورة ربع سنوية أيضا.
- ✓ مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام الإنذار المبكر والتي يتم احتسابها بصفة شهرية كمايلي:
  - نسبة المحفظة الائتمانية للودائع؛
  - توزيع المحفظة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي؛
  - نسبة مخصص الديون لإجمالي التسهيلات غير المنتظمة؛
  - نسبة التسهيلات غير المنتظمة / إجمالي المحفظة؛

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005 ، ص:162.

[2] دعاء محمد زايد، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص38.

- مخصص الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض.

المطلب الثالث: أشكال مخاطر القروض ومصادرها.

هناك وجهات نظر عديدة في تفسير أنواع مخاطر القروض وتحديد مصادرها، والتي يسببها العسر المالي التي يتعرض لها العميل، وتحد من قدرته في تسديد سواء لأصل القرض أو الفوائد.

الفرع الأول: أنواع وأشكال مخاطر القروض

تتنوع مخاطر القروض خاصة في ظل التغيرات الكثيرة والتي تؤدي إلى ظهور مخاطر عديدة يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1) مخاطر متعلقة بالعميل: إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2) مخاطر متعلقة بقطاع نشاط العميل: تتعدد هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح القروض، حيث يتميز كل شكل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشا من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا من المخاطر الهامة التي ترتبط بعمليات التمويل ضمان بضائع، عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان مع عدم التزام العميل على تغطية قيمة التراجع في الضمانات من موارده الذاتية.[1]

3) مخاطر متعلقة بالظروف العامة للعملية الإقراضية: وهي المخاطر التي تخرج عن إدارة المقترض وعن حسابات السياسة الإقراضية المنتهجة في التسيير، فترتبط عادة هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية المحيطة بعملية منح القروض، بحيث تقوم جملة من العوامل المتغيرة بتحديد المناخ الذي تتم فيه هذه العملية. [2]

1.3 العوامل الاقتصادية: ومن أهمها القرارات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة لتنفيذ سياستها وخططها التنموية، فقد تستدعي الضرورة اتخاذ إجراءات مالية ونقدية هدفها حل الأزمات داخل المجتمع، كالقرارات

[1] حمزة محمد الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002 ، ص :179.

[2] شريف مصباح أبو كرشة، **إدارة المخاطر الائتمان المصرفي**، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، الخليل، فلسطين، 2005، ص: 9.

المتعلقة بالتقليص من نسبة الفائدة على القروض الموجهة للسكن، أو يكون الهدف منها ضبط استراتيجية وخطط التنمية في البلاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية كمشكل الكساد والتضخم.

2.3 العوامل السياسية والقانونية: تتعلق بنظام الحكم المنتهج ومدى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدولة داخليا وخارجيا، وكذا طبيعة العلاقات التي تربطها بالدول الأخرى في مجال التعاون السياسي والاقتصادي، إلى جانب النظام التشريعي السائد في الدولة ومدى مسايرة النصوص القانونية للتطورات الحاصلة في المجتمع، من خلال تحديد الحقوق والواجبات بالنسبة لكل الأطراف.

3.3 العوامل الاجتماعية: يلعب الوعي المنتشر في أوساط المجتمع دورا في تكيفهم مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في تعاملاتهم اليومية ومدى تقبلهم للعلاقات المصرفية، فعادة ما يتم التعامل بالنقود عوض اللجوء إلى وسائل الدفع مثل الصك.

4) مخاطر متعلقة بالعملية الإقراضية: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة العملية المراد تمويلها دون سواها، فإذا تعددت عمليات القروض، فكل عملية لها ظروفها وضماناتها وعواملها الثابتة والمتغيرة حتى إن كان المقترض شخص واحد ويمس الاختلاف عادة.

1.4 حجم القرض: أي قيمة ومبلغ القرض المطلوب مقارنة بقيمة المشروع الواجب تمويله وقدرة العميل المالية، كما يرتبط هذا العامل بنسبة مساهمة القرض في إجمالي مبلغ الاستثمارات الخاصة بالعملية الممولة.

2.4 مدة القرض: أي هل يتعلق الأمر بقرض طويل أو متوسط أو قصير الأجل، فكلما زادت مدة القرض كلما زادت فرصة عدم التسديد وارتفعت نسبة المخاطرة بسبب تغير الظروف في الفترة مابين تقديم القرض وموعد تسديده.

5) مخاطر متصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن هذه الأخطاء عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل التي تم وضعها كضمان للقروض الممنوحة وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6) المخاطر المتصلة بالغير: قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطاء التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها، ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل

أو نشر معلومات غير حقيقية توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر في نشاطه. [1]

الفرع الثاني: مصادر مخاطر القروض.

إن إدارة البنك بصفة عامة وإدارة مخاطر القروض بصفة خاصة تولي إهتماما كبيرا من أجل تحديد مخاطر القروض، ولكن ما يجب أن تأكد عليه أنه رغم إهتمام إدارة البنك بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضا بمصادر هذه المخاطر والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

1) شركات التمويل: قد يكون أحد أعضاء مجلس إدارة البنك أو إدارة الائتمان في البنك له علاقة أو مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فيستفيد البنك من المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته في مجال المنافسة، هذا شكل من أشكال تضارب المصالح التي قد تكون مصدرا مهما من مصادر مخاطر القروض.

2) التمويل: هو مصدر من المبالغ التي يقوم البنك باقتراضها، ومن المعلوم أن البنك لا يقترض أمواله الخاصة وإنما يعرض أموال المودعين وبنسبة لا يجوز تجاوزها من هذه الودائع وهي نسبة القروض إلى الودائع التي يحددها البنك المركزي ويتلخص خطر التمويل في احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد ودائعهم بشكل مفاجئ وكميات كبيرة.[2]

3) عدم التنويع: أي عدم توزيع القروض على أكثر من جهة، وبتعبير آخر يقوم البنك بمنح جميع القروض أو معظمها لجهة واحدة أو لعدد محدود من المقترضين.

4) القوانين والأنظمة: تصبح مصدر خطر إذا تم تغييرها في غير صالح البنك ودون إعطاء البنك مهلة كافية بتعديل أوضعه بموجبها مثل تغيير حجم رأس المال وتغيير نسبة الودائع إلى رأس المال، وتغيير نسبة القروض إلى الودائع.[3]

5) الشهرة: المقصود بها سمعة البنك، فعلى سبيل المثال إذا شاع أن البنك متساهل نسبيا في شروطه لمنح القروض فإن ذلك يجدب إليه المتعاملين غير الجيدين مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء إليه، أما إذا حصل العكس بأن كان البنك متشددا نسبيا في شروط منح القروض فإن ذلك يؤدي إلى جدب متعاملين جيدين لتعامل معه.

---

[1] بورماد حمزة، مرجع سابق، 2012، ص ص: 35، 36.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص189.

[3] السنوسي محمد الزوام، ومختار محمد إبراهيم، **إدارة مخاطر الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة عمل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على متطلبات الأعمال، جامعة سيها، ليبيا،2009 ، ص: 10.

6) التكنولوجيا: فإذا كان البنك يستعمل التكنولوجيا مثلا في سحب الأموال وسداد الأقساط وما عليه من معاملات، فإنه يتعرض إلى خطر الفشل في إقناع المتعاملين باستعمال هذه الأساليب الإلكترونية المتطورة، فمن المتوقع أن نجد في البدايات كثير من المتعاملين لا يرغبون في استعمال هذه الأساليب إما لأنها غير مألوفة لديهم وإما لأنهم يخشون من مخاطر التعامل بها ربما لأنهم يجهلون من كيفية الاستفادة منها فينفرون من التعامل مع البنك في هذه الأسباب.

7) **الخطط طويلة الأجل:** المقصود بها الخطط الأساسية الطويلة المدى التي تهدف إلى تحقيق هدف النمو للبنك، والمخاطر التي قد تنشأ عن الاستراتيجيات قد تكون ناتجة عن عدم واقعية هذه الاستراتيجيات وعدم قابليتها لتطبيق على الواقع الفعلي فتنشأ بذلك فجوة قد تسمى بفجوة التوقعات، أي الفرق بين ما هو مأمول وبين ما هو حاصل بالفعل، وتكون مخاطر عدم تحقق الأهداف المرسومة التي تسعى هذه الاستراتيجيات إلى تحقيقها أكبر.[1]

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص :190.

المبحث الثاني: طرق تقييم مخاطر القروض.

إن المخاطرة فيما يتعلق بممارسة الوظيفة الإقراضية أمر طبيعي ومسلم به، ولكن ذلك لا يعني إغفال الدراسة العلمية والتزام الحيطة والحذر عند اتخاذ أي قرار ائتماني.

وبناء على الوثائق المالية والمحاسبية ممثلة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج تتم عملية تحليل وتشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة المقترضة، ويمكن تقدير الخطر الناتج عن منح القروض باستعمال عدة طرق سوف نتطرق إلى بعضها في هذا المبحث من خلال دراسة:

-تقييم مخاطر القروض باستعمال الطرق الكلاسيكية.

-تقييم مخاطر القروض باستعمال الطرق الحديثة.

المطلب الأول: التقييم باستعمال الطرق الكلاسيكية.

تعتمد الطرق الكلاسيكية في تقييم خطر القروض على التحليل المالي للمؤسسة الطالبة للقرض حيث تقدم معلومات جد هامة عن هذه المؤسسة، مما يسمح للبنك بتقييم وضعيتها وإمكانياتها وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجته.

الفرع الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن.

يتعلق التوازن المالي بقدرة المؤسسة على الحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، ولتحقيق ذلك يجب معرفة ودراسة المؤشرات التالية: وضعية الخزينة، رأس المال العامل، واحتياجات رأس المال العامل.

1-رأس المال العامل: إن المؤسسة المقترضة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل مستحقاتها وهذا ما يضعها في حالة صعبة تجاه دائنيها، كما أن حدوث دوران بطيء للأصول المتداولة يمكن أن يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة، وعليه يصبح من الضروري توفير هامش أمان أو فائض من الأموال من أجل مواجهة ذلك، هذا الهامش يدعى رأس المال العامل، وهو ذلك المؤشر الذي يبين كيفية تمويل الاستثمارات الثابتة أو بالأحرى مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

أو رأس المال العامل =الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

[1] خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص:71.

مع العلم أن:

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة+ الديون طويلة الأجل.

الأصول الثابتة =القيم الثابتة + القيم الثابتة المؤقتة.

الأصول المتداولة =قيم الاستغلال+ قيم جاهزة+ قيم محققة.

ديون قصيرة الأجل = ديون الاستغلال+ ديون خارج الاستغلال.

وعليه فرأس المال العامل يمكن أن يكون على ثلاث حالات هي:

1-1 رأس المال العامل متزايد: في هذه الحالة ينبغي التأكد من أن هذه الزيادة غير راجعة لزيادة في المديونية، لأن ذلك يعرض المؤسسة إلى تحمل تكاليف، أما إذا كانت هذه الزيادة سببها الأموال الخاصة فيمكن القول بأن وضعية المؤسسة في تحسن.

1-2 رأس المال العامل متناقص: إذا كان هذا الانخفاض بسبب تمويل استثمارات جديدة فسيعمل ذلك على تحسين وضعية المؤسسة على المدى الطويل.

1-3 رأس المال العامل ثابت: هذا يعني أن المؤسسة تمر بحالة ركود، وهنا ينبغي مراقبة ما إذا كان ركودا مؤقتا في الاستثمارات أو تباطؤا مستمرا في التنمية.

2-احتياجات رأس المال العامل: يعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دور نشاطها عليها أن تغطي مديونيتها بالديون قصيرة الأجل، وإذا كان الفرق بينهما موجبا فإن المؤسسة في حاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، عن دورة واحدة، ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل كما يلي:[1]

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة-موارد الدورة.

أو احتياجات رأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق-الديون.

وعليه فإن وضعية المؤسسة من الناحية المالية تكون جيدة إذا كانت لها خزينة صافية معتبرة ورأس مال عامل موجب.

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 45.

3-وضعية الخزينة: وهو ذلك المؤشر الذي يمكننا من معرفة الوضعية الحقيقية لخزينة المؤسسة، أي مجموع ما لديها من أموال جاهزة خلال دورة استغلالية ما، فهي القيم الحالية والتي تعتبر تحت تصرف المؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:[1]

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – سلفيات مصرفية.

أو الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

وعليه فالخزينة تأخذ الوضعيات التالية:

3-1 الوضعية المثالية: وهي الخزينة الصفرية، وهذا يعني عدم وجود إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات، ولهذا يجب على المؤسسة أن تبحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى هذه الوضعية.

3-2 الخزينة > 0: أي أن رأس المال العامل يكون أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وهي وضعية حسنة لكن للوصول إلى الوضعية المثالية ينبغي اتخاذ قرارات مثالية مثل زيادة الاستثمارات.

3-3 الخزينة < 0: أي أن رأس المال العامل يكون أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهي وضعية خطيرة ولمواجهتها ينبغي إما تخفيض الاحتياجات الدورية ورفع الموارد الدورية، أو الزيادة في الأموال الدائمة وتقليل الاستعمالات الثابتة.

الفرع الثاني :التحليل بواسطة النسب المالية.

يعد التحليل بواسطة النسب المالية طريقة معروفة ومستخدمة منذ فترة طويلة وتعرف النسب المالية على أنها "عبارة عن العلاقة بين قيمتين أو عدة قيم اقتصادية والتي تسمح للمسيرين والمحللين الاقتصاديين سواء كانوا مساهمين أو ملاك بمسايرة وتتبع نشاط المؤسسة ومختلف مراحل الإنتاج[2]

ويمكن تقسيمها إلى مجموعات أساسية وهي: نسب السيولة، نسب التمويل، نسب النشاط، نسب الربحية.

1-نسب السيولة: هذه النسب تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل، كما تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وكذا تقوم بقياس التوازنات المالية الإجمالية وهي:[3]

1-1 نسب السيولة المحدودة: تمكن هذه النسبة من قياس حصة الديون قصيرة الأجل التي يمكن الوصول إليها، باستعمال القيم المحققة والقيم المتاحة، وتعطى بالعلاقة التالية:

---

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**،" **تحليل نظري مدعم بأمثلة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص: 40.

[2] درويش سمير، **محاولة التنبؤ بخطر منح القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي**، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2006/2005، ص: 31.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص: 56،57.

نسبة السيولة المحدودة = القيم المحققة + القيم المتاحة / الديون قصيرة الأجل.

1-2 نسب السيولة العامة: تسمح بإبراز مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1، يعنى وجود هامش أمان كاف، أي رأس المال العام الموجب، تحسب وفقا للعلاقة التالية: نسب السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل.

1-3 نسبة السيولة الفورية: تعبر هذه النسبة على إمكانية المؤسسة على مواجهة الفورية لديونها القصيرة الأجل باستعمال قيمها الجاهزة، وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسب السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

2-نسب التمويل: وهي مجموعة من النسب تقيس مدى اعتماد المؤسسة لتمويل أصولها على أموالها الخاصة أو على أموال الغير وتتمثل في:

2-1 نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، هذه النسبة تكون عادة أكبر من الواحد بمعنى وجود رأس المال العامل، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأصول الدائمة / الأصول الثابتة.

2-2 نسبة التمويل الخاص: تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الديون طويلة الأجل / الأموال الدائمة.

2-3 نسبة الاستقلالية المالية: وتشير إلى مقدار تغطية الأموال الخاصة لديون المؤسسة، وتحسب كما يلي: نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

2-4 نسبة المديونية: تشير هذه النسبة إلى مقدار مساهمة الديون طويلة الأجل في الأموال الدائمة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية = الديون طويلة الأجل / الأموال الدائمة.

3-نسب النشاط: تبين مدى فعالية استخدام الموارد داخل المؤسسة وتختص بتحليل استخدام الموارد الإجمالية لها حيث نميز[1]:

3-1 مدة دوران المخزون: تقيس لنا هذه النسب مدى تصريف المحزونات بمختلف أنواعها وتدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

[1] علي عباس، **الإدارة المالية**، دار أثراك للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 83.

مدة دوران المخزون = متوسط المخزون X360 /تكلفة البضاعة المباعة.

3-2 مدة دوران الزبائن: تمثل النتيجة المتحصل عليها من خلال حساب هذه النسبة المدة المتوسطة لتحصيل الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها، وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الزبائن = الزبائن+أوراق القبض / رقم الأعمال متضمن الرسم.

3-3 مدة دوران الموردين: يعطينا حساب هذه النسبة المدة المتوسطة التي تستدركها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

مدة دوران الموردين = الموردون + أوراق القبض / المشتريات السنوية.

4-نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات المتاحة لدى المؤسسة وهناك عدد كبير منها، حيث أنها تستخدم من طرف المحلل المالي لمعرفة المردودية المالية بمختلف أنواعها وأهم هذه النسب هي:

4-1 نسبة ربحية الأصول: تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، أي ما قدمته الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من النتيجة الإجمالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول.

4-2 نسبة ربحية الأموال الخاصة: وتمثل ما تقدمه الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / مجموع الأموال الخاصة.

4-3 نسبة ربحية النشاط: تشير هذه النسبة إلى مردود الوحدة النقدية الواحدة من ربح، كما تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال خارج الرسم.

الفرع الثالث: مميزات وحدود طريقة التحليل بالنسب:

من أهم مميزات طريقة التحليل بالنسب أنها تمكن من استخراج مؤشرات لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة عبر فترات مختلفة، وتسمح بإعطاء صورة للمعنيين بالوضعية المالية للمؤسسة من شركاء، مصرفين، موردين ومستخدمي هذه المؤسسة.

وعلى الرغم من أهمية التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان، إلا أن هناك بعض المحددات والعوائق لاستخدامه ومن أهمها:[1]

–تعدد نشاط المؤسسة والأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى، مما يعقد من إمكانية عقد مقارنة مع الشركات المماثلة.

–التحليل المالي يعطي مؤشرات واتجاهات، ولكنه لا يعطي حلولا وتغييرات.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة:[2]

–الاعتماد على القوائم المالية التاريخية مما يعني عدم مقدرة التحليل المالي في مجال متابعة الائتمان لا سيما مع ما تستهدفه السياسات الاقتصادية في الدول المتخلفة من أهداف طموحة تجعل وتيرة الحياة الاقتصادية أكثر سرعة في الوقت القريب.

– تتضمن النظرة عند تقدير أصول العملاء بشكل ضمني احتمالات تحويلها إلى نقد في حالة تصفية نشاط العميل فلا ينظر إليها بوصفها جزء من كل يشارك وباستمرار في عملية الإنتاج.

المطلب الثاني: التقييم بالاستعمال الطرق الحديثة (طريقة القرض التنقيطي)

على الرغم من أن الطرق الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ_في منح القروض إلا أنه ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات طريقة_جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي، إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل_مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض ورفضه.

الفرع الاول: تعريف طريقة القرض التنقيطي

ظهرت الدارسات الأولية للقرض التنقيطي بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الستينيات عن طريق BEAVER، ALTMAN وكذلك ADMISTER وتطورت بفرنسا في السبعينات عن طريق M.SCHLOSSER.

هذه الدارسات أثبتت أن القرض التنقيطي يشمل على التوزيع لصالح الفرد بالنقطة (score) يتم إعداده عن طريق التحليل الإحصائي والذي يسمى الطريقة الإحصائية لمعرفة المؤسسات "العاجزة" والمؤسسات "السليمة" هذا بفضل مؤشر يسمى (score) يحسب هذا الأخير بواسطة طرق مستندة عامة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي، باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للمشتري (زبون).

[1] بورماد حمزة، مرجع سابق، ص: 62.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص: 217،218.

وقد عرفت طريقة القرض التنقيطي تطورا معتبرا بفضل الوسائل المتطورة المستعملة مثل الكمبيوتر والطرق الإحصائية، هذا يعطي لها مصداقية عامة في تسيير الأخطار البنكية التي أصبحت معقدة وغير مستقرة، وبالتالي يستلزم السيطرة أكثر فأكثر على التقنيات الجديدة لتحليل الأخطار، وبالتالي السماح بتحديدها وحسابها من أجل التدخل في الوقت المناسب.

كل هذا يؤدي بنا إلى القول بأن القرض النقطي عبارة عن نظام تحذري، وقائي، لازم ومشروط في عمليات معالجة ملفات المؤسسات لمنح القروض.[1]

الفرع الثاني: مراحل اعداد دالة القرض التنقيطي.

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع الخطوات الآتية:[2]

1 –اختيار العينة: العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف الطلب القرض)، مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج (Echantillon d'élaboration) تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
- عينة لقياس دقة النموذج (Echantillon de validation) تبيّن مدى صحة هذا النموذج.

2–انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون إما محاسبية وإما فوق محاسبية.

[1] درويش سمير، **محاولة التنبؤ بخطر منح القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي**، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والاحصاء، المعهد الوطني لتخطيط والاحصاء، الجزائر،2006/2005، ص:49.

[2] د. محمد بن بوزيان، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن،16–18 افريل2007، ص:5–7.

*** المتغيرات المحاسبية variables comptables:** هي متغيرات قياسية métrique، تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

*** المتغيرات فوق المحاسبية:** هي متغيرات غير قياسية non métrique، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

3 –التحليل التميزي للعينة " l'analyse discriminante ":

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) (Ratios) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون اقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض، وهذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي والتي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ونرمز لها بالرمز "z" وتكتب كمايلي:

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث:

α_i : المعاملات المرتبط بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β : ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

4–تعيين نقطة التميز"détermination de la note score"

إن التحليل التميزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة) والمؤسسات غير الجيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التميزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين.

المطلوب هو تحديد قيمة Z^* المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:

$$z=(n_1 z_1+n_2 z_2^{*})\div(n_1+n_2)$$

z_1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

z_2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n_1 عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

n_2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.

5-قياس دقة النموذج:

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة échantillon de validation ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

التصنيف باستعمال نموذج التنقيط

المؤسسات	A	B
A	H_1	M_1
B	M_2	H_2

حيث:

A : المؤسسات السليمة.

B : المؤسسات العاجزة.

H_i : تمثل التصنيف الصحيح $i = 1^{-}.2$

Mi تمثل الخطأ في التصنيف $i = 1^{-}.2$

نجاعة النموذج تحدد بنسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{H_1 \text{ (عدد الملاحظات الصنف A)} + H_2 \text{ (عدد الملاحظات الصنف B)}}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت G كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل (Z^*)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

الفرع الثالث :نماذج حول طريقة القرض التنقيطي.

نظرا لتميز طريقة التنقيط بأهمية علمية وعملية بالغة فقد ثم صياغة نماذج للتوقع بخطر القرض من طرف مختلف الجهات من باحثين وهيئات مختلفة وغيرها، ومن أشهر النماذج وأكثرها استعمالا:

- نموذج ألتمان (النموذج الأمريكي).
- نموذج بنك فرنسا.

1-نموذج ألتمان: اعتمد ألتمان على التحليل التمييزي لدراسة الخطر وذلك سنة1998، حيث قام باختيار عينة مكونة من 66 مؤسسة (33عاجزة، 33سليمة) خلال الفترة 1946 - 1965واستعمل في ذلك22 نسبة مالية وتحصل في الأخير على معادلة مكونة من خمسة نسب مالية هي:[1]

$$Z= 1,2\ X1+ 1,4X2+3,3X3+0,6X4 +1,0X5$$

بحيث:

X1 : رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X2 : الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X3 : الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X4 : أموال خاصة / مجموع الديون.

X5 : رقم الأعمال الإجمالي / إجمالي الأصول.

ويتم تصنيف الشركات الفاشلة حسب درجة Z كما يلي:[1]

[1] بوداح عبد الجليل، **استخدام الأنظمة الخبرية في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 244.

-إذا كانت Z < 2,675 تعتبر فاشلة فإن الشركات التي تنتمي إلى هذه المجموعة تعتبر فاشلة.

- إذا كانت Z > 2,675 فإن الشركات التي تنتمي إلى هذه المجموعة تعتبر سليمة.

2-نموذج بنك فرنسا: هي دراسة قام بها البنك الفرنسي، واستعمل فيها 3 أنواع من مؤسسات (سليمة، عاجزة، حساسة) في الفترة ما بين 1972 و 1982، واستعمل فيها 19 نسبة لتشكيل 3 دوال نقطية (Y1, Z Y2,) تستعمل حسب حاجة التحليل، وتكون بداية الدالة Z التي تشمل 8 نسب كالتالي:[2]

$$100Z=1,255X2+2,003X3-0,824X3+5,221X4-0,686X5-1,164X6+0,706X7+1,408X8-85,54$$

بحيث:

X1 : حصة المصاريف المالية في النتيجة = المصاريف المالية / النتيجة الاقتصادية الخام.

X2 : معدل تغطية الأموال المستثمرة = الموارد الدائمة / الأموال المستثمرة.

X3 : القدرة على السداد = التمويل الذاتي / المديونية العامة.

X4 : معدل الهامش العام للاستغلال = النتيجة الاقتصادية الخام / المبيعات خارج الرسم.

X5 : مهلة تسديد الموردين = (الديون التجارية / المشتريات بكامل الرسوم / 360.

X6 : معدل نمو القيمة المضافة = VAn-1 (VAn- VAn-1).

X7 : مهلة التسديد الممنوحة للعملاء = (القروض التجارية+الأعمال الجارية – التسبيقات/حجم الإنتاج) 360×

X8 : معدل الاستثمارات المادية = متوسط الاستثمارات المادية / القيمة المضافةVA.

وبعد جمع النقاط لكل مؤسسة، تسمح القيمة الكلية لـ Z بتصنيف المؤسسات في ثلاث مجموعات مختلفة على النحو التالي:[3]

$Z \leq -0.25$: منطقة غير مواتية، حيث تتميز المؤسسة التي تحصل على مثل هذه القيمة، أو تكون في هذا المجال بنفس مميزات المؤسسة العاجزة خلال الثلاث سنوات الأخيرة قبل توقفها عن ممارسة نشاطها.

---

[1] مسعي سمير، **تسعير القروض المصرفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر،2008، ص: 89.

[2] مزياني نور الدين، بلال بوجمعة وزرزار العياشي، **أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ قرار الاقتراض في البنك**، مداخلة حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص:11.

[3] مسعي سمير، مرجع سابق، ص: 89.

$-0.25 \leq Z -0.25$: تمثل منطقة الشك، ويصعب تصنيف المؤسسات التي تنتهي إلى هذا المجال، وفي هذه الحالة ينبغي على البنك أن يقوم بدراسة وتشخيص معمق لوضعية هذه المؤسسة.

$-0.45 \leq Z$: منطقة مواتية، حيث تعتبر عادية أو جيدة كل مؤسسة تنتهي إلى هذا المجال.

الفرع الرابع: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي

لكل طريقة مزايا وعيوب وهي[1]:

4-1 مزايا الطريقة:

- ❖ سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض وبالتالي حصول المقترض على الرد بسرعة، فإذا كان بالرفض مثلا فانه يوفر له زمنا إضافيا للبحث عن مصدر آخر.
- ❖ يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذا حجم كبير دفعة واحدة.
- ❖ يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.
- ❖ تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض، وبشكل أسرع من الطرق الكلاسيكية التي تتطلب اعادة دراسة الملف كله .وبالتالي فهي تعمل على تفحص المتغيرات الداخلة في النموذج فقط.

4-2 عيوب الطريقة

- ❖ تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.
- ❖ بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك.
- ❖ تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة.
- ❖ تعتمد هذه الطريقة إلى حد كبيرة على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها.

[1] محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الصناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد5، الوادي، الجزائر، السنة5، 2012، ص:100.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ✓ يقصد بمخاطر القروض مجموعة الخسائر المحتمل حدوثها والناتجة عن عدم إمكانية تحصيل البنك لأقساط أو فوائد القروض المقدمة أو كلاهما في الأوقات المحددة للتسديد.
- ✓ يتم استعمال العديد من البيانات والمؤشرات لقياس خطر القروض البنكية هي: بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي، بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان أو بدون ضمان عيني، مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام الإنذار المبكر.
- ✓ تتعدد أشكال وأنواع **مخاطر** القروض ونذكر منها: مخاطر متعلقة بالعميل، مخاطر متعلقة بقطاع نشاط العميل، مخاطر متعلقة بالظروف العامة للعملية الإقراضية (اقتصادية، سياسية وقانونية.)، مخاطر متعلقة بالعملية الإقراضية (حجم ومدة القرض)، مخاطر متصلة بأخطاء البنك، المخاطر المتصلة بالغير.
- ✓ هناك عدة مصادر لمخاطر القروض وهي: شركات التمويل، عدم التنويع، القوانين والأنظمة، الشهرة، التكنولوجيا، الخطط طويلة الأجل.
- ✓ تتم عملية تقييم مخاطر القروض باستعمال طريقتين:

1- التقييم باستعمال الطرق الكلاسيكية (التحليل بواسطة مؤشرات التوازن، التحليل بواسطة النسب المالية).

2- التقييم بالاستعمال الطرق الحديثة (طريقة القرض التنقيطي).

- ✓ يعرف القرض التنقيطي على أنه نظام تحذري، وقائي، لازم ومشروط في عمليات معالجة ملفات المؤسسات لمنح القروض.
- ✓ تمر عملية إعداد دالة القرض التنقيطي بعدة مراحل هي: اختيار العينة، انتقاء المتغيرات، التحليل التميزي للعينة، تعيين نقطة التمييز، قياس دقة النموذج.
- ✓ لقد تمت صياغة عدة نماذج للتوقع بخطر القرض باستعمال طريقة التنقيط ومن أهم هذه النماذج نجد: نموذج ألتمان (النموذج الأمريكي) ونموذج بنك فرنسا.
- ✓ من أهم مميزات طريقة التنقيط: سهولة وسرعة استعمالها في اتخاذ القرار، تسمح بإدخال المتغيرات الكيفية لإثراء الدراسة، تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض.
- ✓ من أهم الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة: اعتمادها على معادلة خطية، ضرورة التعديل المستمر للنموذج بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية المتبدلة وديناميكية نشاط المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة إقراض عن طريقة القرض التنقيطي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– وكالة الڤرارم ڤوڤة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى دراسة مختلف أنواع القروض البنكية ومعايير وإجراءات منحها، وقمنا بدراسة طرق وأساليب قياسها، لأن عملية تقديم القروض هي عملية ناتجة عن دراسة يقوم بها البنك للملف المقدم له من أجل تمويل هذا الاستثمار واجتناب حدوث أخطار.

وخلال هذا الفصل سنتطرق إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والية عمل هدا البنك، ثم سنقوم بدراسة تمويل قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفرع القرارم قوقة.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى ما يلي:

- المبحث الأول: تقديم مكان التربص (البنك والوكالة).
- المبحث الثاني: سياسة الإقراض على مستوى الوكالة.
- المبحث الثالث: دارسة تمويل قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي.

المبحث الأول: تقديم مكان التربص (البنك والوكالة)

أكد الميثاق الوطني على الأهمية الاستراتيجية للفلاحة الجزائرية، بحيث ونظرا للطاقات الكامنة الموجودة في البلاد فيما يخص الموارد الفلاحية، ونظرا للضرورة الأساسية لكفالة الحاجيات الوطنية للمنتجات الغذائية، فإن الفلاحة تكتسب أهمية كبرى ويتبنى تطورها دائما أحد الأعمال الهامة والأولويات للدولة، وعليها أن تزيل جميع القيود والعراقيل التي لم تسمح للفلاحة أن تقوم بدورها كاملا في التنمية والريفية، وتعبئة الوسائل الضرورية من أجل تنمية الفلاحة.

وبعد التطور الذي عرفته البنوك، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكما يدل عليه اسمه يلعب دورا هاما في هذا الميدان، وهذا راجع لكثرة الخدمات التي يقدمها من عمليات التمويل والتنشيط، بالإضافة إلى الخدمات البنكية المعتادة.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:[1]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ينتمي إلى القطاع العمومي، أسس في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق لـ 1982/03/13، وفقا للمرسوم رقم: 82-106. من مهامه تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة المهمة أو المتممة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة والأنشطة المختلفة في الريف، وكذلك بقصد تطوير الريف والإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني.

بإنشاء هذا البنك، يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري BNA جانبا هاما من اختصاصاتهم وبذلك أصبح البنك الأخير تجاريا فقط بالمقاييس التقليدية لوظائف البنوك.

في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA أصبح يحتضن في يومنا هذا 289 وكالة و 31 مديرية جهوية. يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك BADR من طرف مجلة قاموس البنوك Bankers-Almamach، الطبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، ويحتل البنك كذلك المركز 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

[1] بطاقة تقنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال الموقع الإلكتروني التالي:
Http : www.BADR-BANK.net, date de consultation 05/04/2015

يعتبر بنك بدر من أهم البنوك الجزائرية برقم أعمال قدر بـ 426 مليار دج. ويتم منح القروض بمعدل فائدة غير ثابت، فهو يتغير باستمرار، فقد كان 18 % حتى 20 % وحاليا فهو يقدر بـ 10.25 % بالنسبة لديون الاستغلال و8.5 % بالنسبة لديون الاستثمار. وللإشارة يعتبر بنك بدر من أولى البنوك التي اتبعت أحدث وسائل الإعلام الآلي، حيث بإمكان الزبائن سحب أموالهم من أي وكالة من الوكالات وذلك بفضل ربط أجهزة الكمبيوتر مع بعضها البعض على عكس النظام القديم، حيث إذا أراد شخص سحب أي مبلغ من وكالة أخرى، غير تلك المتعامل معها فعلى الوكالة الأخرى، الاتصال بالوكالة المعنية للتأكد من وجود المبلغ المطلوب.

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يمكن إبراز تطو بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال المراحل التالية:[1]

- ✓ **1982-1990:** خلال السنوات الأولى كان هدف البنك المنشود وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية.

وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي قطاع الصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية الفلاحية. هذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

- **1991-1999:** بموجب صدور القانون 90/10 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك وسعي بنك BADR لتحويل أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، (PME/ONI).
- **1991:** تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الدولية.
- **1992:**

1. وضع برمجيات Logiciel Sybou مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية:
2. تسيير القروض.
3. تسيير عمليات الصندوق.
4. الفحص من بعد لحسابات الزبائن.
5. إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، عمليات منح الاعتماد المستندي أصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.
6. إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

- **1993:** إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة القرارم قوقة -

- **1994**: تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR.
- **1996**: إدخال عملية الفحص السلكي Télétraitement فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد في الوقت الحقيقي.
- **1998**: تشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك.

✓ **2000:** المرحلة الحالية تتميز بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية، لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة، وجعل نشاطاتها تساير في إعداد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، بنك BADR رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وفي نفس الوقت رفع المستوى في مجال معاونته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ، من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه.، وضع بنك BADR برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات، وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي.

✓ **2001:**

1. التطهير الحسابي والمالي.
2. إعادة النظر، تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، المتعلقة بملفات القروض والمدة ما بين 20 و90 يوما بالنسبة لقروض الاستغلال والاستثمار أو مكان التسليم لغرض دراسة وكالة المديرية الجهوية والمديرية العامة.
3. إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
4. تعميم شبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية Méga-PAC.
5. إنشاء تصنيف آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

✓ **2002:** تعميم البنك الجالس (Banque assise) المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني

ومن خلال التعرض إلى تطور بنك BADR نستطيع أن نقدمه في 11 نقطة متوالية:

1. البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.
2. استعمال SWIFT منذ 1991.
3. استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
4. الشبكة الأكثر كثافة.
5. ما يقل عن 5.8 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية البنكية.
6. 30 % من التجارة الخارجية الجزائرية.

7. أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
8. الادخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفصل برمجيات خاصة Logiciel ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.
9. القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد Télétransmission.
10. ترتيب الاعتمادات المستندية في مدة 24 ساعة.
11. إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية BADR consulte.

- ✓ **2003:** إدخال نظام (syrat) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل الذاتي للقيم بما يسمح بتقليص فترة تغطية الصكوك والأوراق التجارية.
- ✓ **2004** : تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية) les guichets automatiques des billets (المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.
- ✓ **2006** : في ماي تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية télé compensation وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـ télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ولمحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.
- ✓ **2007-2012:** وتتميز المرحلة الحالية بالمشاركة الضرورية للبنوك العامة في انتعاش الاستثمارات المنتجة، وتلائم أنشطتها ومستوى خدماتها مع مبادئ اقتصاد السوق.

عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الزيادة في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص (جميع الفروع)، مع زيادة المساعدة التي تقدمها إلى المجال الزراعي.

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحديث للبنك، وتحسين الفوائد، وقد جاء برنامج المحاسبة والمالية بالحلول لمعالجة جملة من المشاكل:

- تعزيز المحاسبة والشؤون المالية.
- مقدمة للمخطط الجديد للحسابات في المحاسبة المركزية.
- إنشاء التطبيق dématérialisation على الدفع ونقل الصور.
- أطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية القرض الرفيق RFIG لتمويل القطاع الزراعي والأنشطة لمدة سنة واحدة ويجوز تمديدها لمدة ستة أشهر في حالة القوة القاهرة تم التوقيع على اتفاق بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووازرة الزارعة والتنمية الريفية، هذه الأخيرة تقوم بتغطية الفوائد على قروض RFIG.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك

المصدر: من إنجاز الطلبة بالاعتماد على وثائق لدى البنك

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة:

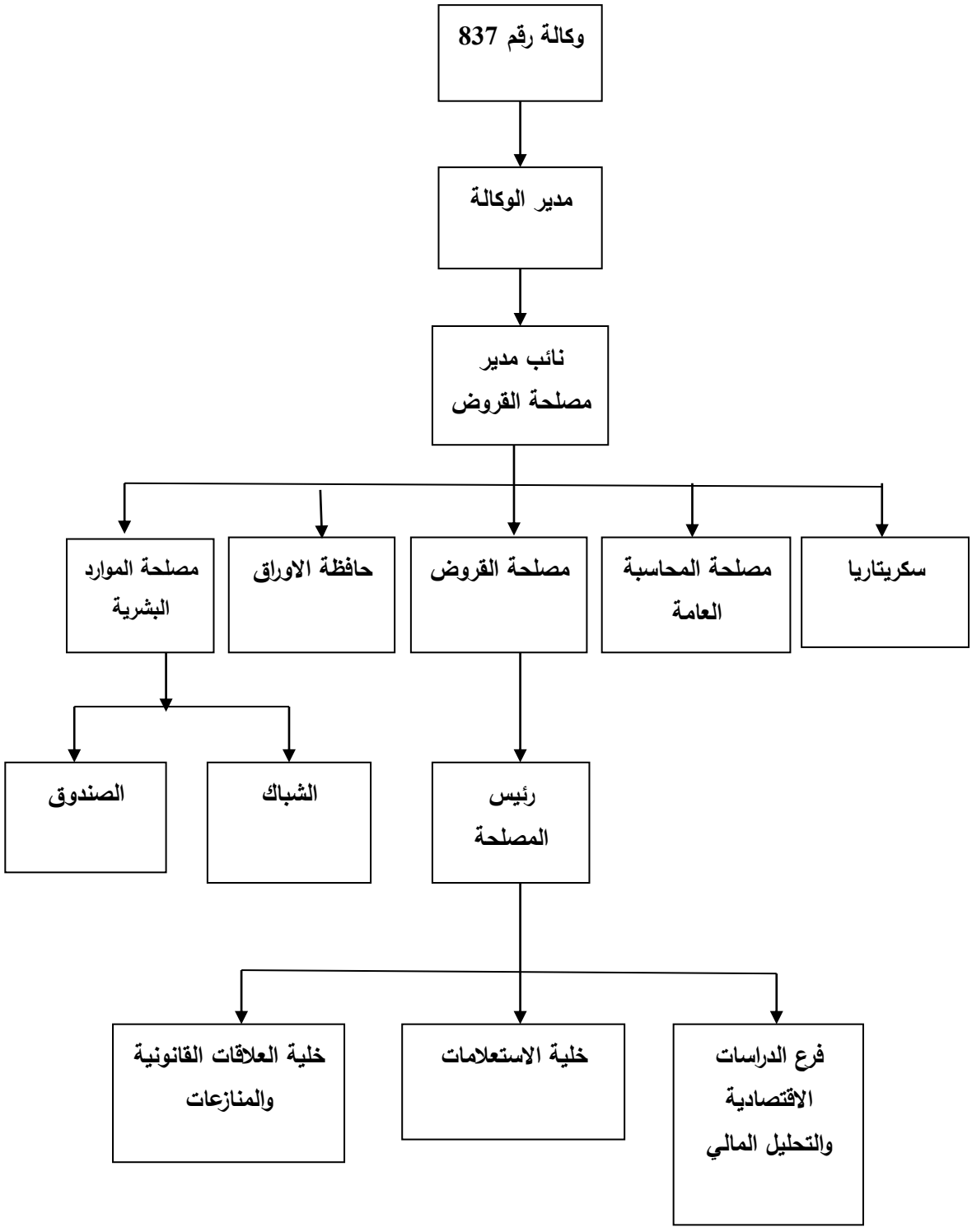

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم 837

المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاح والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعل مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:[1]

1) تنويع وتوسيع المجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
2) تحسين العلاقات مع العملاء.
3) تحسين نوعية الخدمات.
4) الحصول على أكبر حصة من السوق.
5) تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوء إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك لمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصافٌ تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

1) رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
2) توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
3) التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في لرال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:[2]

1) تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات الدالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الرّيفية، الموقع على الانترنت www.badr-bank.net

[2] www.obc.net

2) إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
3) تطوير شبكة ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
4) تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
5) تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي الدهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6) الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

الفرع الثالث: مهام الوكالة القرارم قوقة

أ/ **مهام الوكالة إدارة الوكالة:** تتمثل الإدارة في المدير ومن مهامه ما يلي:

- إدارة جميع الأنشطة المصرفية والإدارية ضمن حدود وصلاحيات المعطاة له من الإدارة العامة.
- وضع خطة تنمية الوكالة وزيادة النشاط والارباح في الوكالة.
- دراسة طلب تسهيلات المصرفية وابداء الراي فيها وعرضها على لمديرية الجهوية او العامة إذا كانت خارجة عن حدود الصلاحيات المخولة له.
- الاشراف على التطبيق الأنظمة والإجراءات الداخلية الصادرة عن الإدارة العامة.
- الاشراف عن التحضير التقارير الدورية عن عمل الوكالة ورفعها الى الإدارة العامة.
- توجيه العاملين في الوكالة والاشراف على العمل واعطاءهم التعليمات اللازمة لحسن الأداء العمل.
- متابعة حركة الاعمال اليومية وخاصة الودائع والتسليفات والإرادات والمصاريف.

ب/ مهام مصلحة التنمية البشرية: هذه المصلحة تضم كل من الصندوق وشباك ولكل مهامه:

1) **مهام الصندوق:** تتمثل في الشخص واحد وهو الأمين الصندوق ويقوم بالمهام التالية:

- قبض ودفع المبالغ النقدية للزبائن بالعملتين المحلية والصعبة، وذلك بعد التأكد من صحة المستندات المقدمة واحتوائها على التواقيع المطلوبة.
- اعداد جزء يومي بحركة من الداخل والخارج وترصيد حركة الصندوق كل عملة على حدا.
- إعطاء رصيد النقد في الوكالة للمدير والذي يقوم هذا الأخير بمطابقة هذا الرصيد مع السجلات المحاسبة والكمبيوتر، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود فروقات.
- تسجيل عمليات الدفع في سجل الصندوق الخاص.
- اقفال سجل الصندوق يوميا في اخر النهار وذلك بعد التأكد ن صحة الأرصدة المتعلقة مع الأرصدة المبينة في السجل.
- حفظ الأموال يوميا في الخزانة الحديدية واقفالها.
- تحضير رزم العملة وعدها وتوضيحها.

2) **مهام الشباك:** الشباك موضوع في المصلحة التنمية البشرية يعمل بالتنسيق مع مصلحة او فرع الصندوق ومن مهامه:

- كشف الشيكات والتحويلات في حسابات الزبائن.
- السحب والدفع للزبائن بالعملتين الصعبة والمحلية.

ج/ مهام مصلحة المحاسبة العامة:

- الاشراف على النفقات العامة في الفرع واعداد القيود المحاسبية اللازمة.
- اعداد التقارير اللازمة على كافة حسابات الفروع وخاصة بالنسبة للأعباء والايرادات.
- اعداد الجرد الشهري للموجودات ولاستهلاكها ومسك السجلات الخاصة بها واعداد القيود المالية.

د/ مهام مصلحة حافظة الأوراق: تهتم هذه المصلحة بمعالجة مختلف العمليات التي تتعلق بالشيكات والأوراق المالية المخلفة ومن مهامها:

- استلام الشيكات الواردة من المقاصة والمسحوبة من العملاء المخزون وتوزيعها على مختلف الفروع.
- متابعة العمليات التحليل الشيكات ما بين الوكلاء واثبات ذلك محاسبيا بالإضافة الى تحصيل الأوراق التجارية.
- تنفيذ الحوالات (الصادرة او الواردة) من والى الوكالات واثبات ذلك محاسبيا.
- فتح الحسابات البنكية.
- تقديم الاحصائيات على الأوراق الغير المستردة.
- استخراج الشيكات مضمونة الدفع.

هـ/ مهام مصلحة القروض: وهي مصلحة مهمة جدا في البنك ومن مهامها:

- اعادة وتسليم عقود الالتزام للزبائن.
- شهادات الصفات لمقدمة للزبائن واحكام ضمان السداد.
- متابعة استعمال القروض الممنوحة للمستثمرين والسهر على سدادها واستردادها في الأوقات استحقاقها.
- متابعة عمليات المتعلقة بالأمور القانونية والمنازعات.
- اعداد وارسال الاحصائيات المتعلقة بالبنك الى المديريات الجهوية المركزية.

1) **مهام الاستعلامات:** هذه المصلحة مهمتها:

- تسلم طلبات القروض من الزبائن والموقعة والمرفقة بـــ السجل التجاري، عقد الشركة في حالة وجودها ميزانيات المؤسسة الأخرى 3 سنوات، بيان الاملاك العقارية.
- يحول القسم ميزانيات العملاء الى قسم الدراسات لتحليلها وتبيان حقيقة وضعهم المالي.
- طلب التأكيد من قانونية المستندات المقدمة مع طلب القروض.
- يقوم عمال هذا القسم بالاستعلام عن العميل عن طريق مصاريف الأخرى.

2) **مهام قسم دراسات الاقتصادية والتحليل المالي:** قسم دراسات الاقتصادية والتحليل المالي هو قسم الذي يستلم الميزانيات ويقوم بتحليلها لتحديد:

- نسبة الملاءة الشركة.
- نسبة مديونية الشركة وحجم التزاماتها اتجاه الغير.
- تحديد قدرة الشركة على تسديد القروض وفوائدها.

3) **مهام قسم القضايا القانونية:** تقوم بدراسة كافة المستندات الواردة في طلب التسهيلات حول:

- الاطلاع على نظام الشركة
- الاطلاع على الايداعات والتأكد من المطابقة التوقيع على طلب التسهيلات مع الصرع في الايداعات التجارية
- تأسيس الشركة وتسجيلها في السجل التجاري
- يطلع على بيان القيم الثابتة المقدمة من الشركة ويحصل على الإفادات عقارية للتأكد من خلوها من اية رهانات وبعدها يقوم مسؤول القسم بالإعداد تقرير يبدي رأيه حول هذه المستندات وترفع إدارة التسليف القرار المناسب حول منح القرض مع تحديد نوعه وقيمته ومدته والضمانات اللازمة لذلك، وتبعث بالوثيقة خاصة تسمى :(autorisation dénegement) الى المديرية الجهوية او المركزية الإعطائها الموافقة او رفضها ، ففي حالة الموافقة فإن البنك يحرر وثيقة تعد بمثابة عقد ويبين الزبون هذه الوثيقة وبمجرد التوقيع عليها يصبح العقد ساري المفعول ومن بين المعلومات التي تضم هذه الوثيقة:

- قيمة القرض ونوعه، معدل الفائدة، بداية سريان العقد، طريقة السداد، معدل التأخير، إذا لم يأتي المقترض بعد ستة أشهر لاستلام قرضه فان البنك يلغي التعاقد.

المبحث الثاني: سياسة الإقراض على مستوى الوكالة.

كأسلوب من أساليب تنويع الأنشطة الاقتصادية وتمويلها خدمة للصالح العام والخاص، يقوم هذا البنك بتلقي الودائع واستخدامها بما يعرف بالتسهيلات الائتمانية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى الإجراءات والسياسات المتبعة من طرف البنك عند تقديم القرض للمقترض ونصحه وتوجيهه. ونوجز ذلك في المطالب التالية مع العلم أن الشروط التي يضعها البنك تختلف حسب نوعية القرض الممنوح وتنوع النشاط الممول.

المطلب الأول: الشروط الواجب توفرها في المقترض والوثائق اللازمة لمنح القرض

تنوع الشروط الواجب توفرها في المقترض التي يضعها البنك وتختلف حسب نوعية القرض الممنوح وكذا نوع النشاط الممول.[1]

الفرع الاول: الشروط الواجب توفرها في مقترض

- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة وخالي من السوابق القضائية، كما يهتم البنك إذا كان العميل قاصرا أم لا.
- أن يكون النشاط الممول اقتصادي أي يساهم في التنمية الاقتصادية.
- أن يكون النشاط موافقا لعادات وتقاليد المجتمع الذي سيكون النشاط في محيطه.
- مدى فعالية النشاط في الاقتصاد: حيث يخدم المجتمع من ناحية البطالة، الاستهلاك.
- الدراسة المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والميزانيات التقديرية والقوائم المالية.

الفرع الثاني: الوثائق اللازمة لمنح القرض

يمنح هذا البنك قروض الاستثمار وقروض الاستغلال ولكل وثائقه الخاصة:

1) **قروض الاستثمار**: ويشمل نوعيين من القطاعات:

أ/ **قطاع الزراعة**: ويتطلب الوثائق التالية:

- طلب خطي للقرض.
- بطاقة الفلاح.
- وثيقة تقنية عن حالة المشروع.
- الوضعية الجبائية وشبه الجبائية.

[1] وثائق خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة: 2009

- الفواتير الصورية.
- شهادة إقامة تثبت جنسية المقترض.
- المحل التجاري، عقد الملكية، عقد الايجار، وثيقة التأمين.
- السن: في مجال تشغيل الشباب لا يجب أن يتجاوز المقترض 35 سنة.
- في شركة ذات مسؤولية محدودة فالسن غير مهم بالنسبة للبنك ويجب أن يكون عدد الأشخاص من 2 غلى 19 شخص.
- مجموع الميزانيات التقديرية للسنوات القادمة التي يتم فيهات القرض.
- الخطط التقديري المالي.
- عدم ممارسة المقترض لمهنة أخرى.

ب/ قطاع الصناعة والتجارة، الخدمات، الصحة، السياحة، الصيد، الأعمال الحرة:

- طلب خطي للقرض.
- دراسة تقنية واقتصادية للنشاط.
- الميزانيات التقديرية لـ 3 سنوات سابقة.
- جدول حسابات النتائج والميزانيات التقديرية لـ 5 سنوات قادمة.
- الفواتير الصورية.
- الوضعية الجبائية وشبه الجبائية.
- السجل التجاري، عقد الملكية، عقد الإيجار، عقد التنازل، شهادة الإقامة.
- وثيقة التأمين.
- بيان تقديري للأعمال الباقية قيد الانجاز.

2) قروض استغلال:

وفيها نفس الوثائق ما عدا التفرقة ما بين الفلاحين الذين سبق لهم القيام بالنشاط الفلاحي والمبتدئين، وكذلك في مجال المجموعات الفلاحية وقطاع الصناعة والتجارة والأعمال الحرة والباقي نفس الوثائق والاختلاف في ممارسة النشاط أو بداية من الصفر.

المطلب الثاني: كيفية منح القرض

تتم عملية منح القرض وفقا للإجراءات التالية:

- اتصالات بين المقترض والمصرفي والتفاوض.
- تقديم المقترض الملف وذكرناه سابقا.
- التحليل المالي ويدرس هنا المصرفي النسب التالية:
  - نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / مجموع الديون.
  - نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.
  - نسبة السيولة الخاصة = (قيم غير جاهزة + قيم جاهزة) /الديون قصيرة المدى
  - نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الاستثمارات
  - نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم
  - نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة المدى.
  - نسبة الخزينة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة المدى.
- الزيارة الميدانية للموقع، للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف وهذا جانب مصلحة العقارات وعمال من البنك مع تدوين تقريره مكتوب ومؤرخ حول الزيارة والتحقق وتحويل ملكية ذلك كضمان.
- عرض الملف على لجنة القرض للإدلاء برأيها إما بالقبول أو الرفض وهذا في خلال 20 يوم من بداية تقديم الطلب.

ونكون هنا أمام حالتين:

1) حالة القبول:

نستدعي العميل ويقوم بفتح حساب جاري لدى المصرف خاص بمساهمته الشخصية، ويقدم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا (خطر عدم القدرة على السداد، خطر معدل الفائدة (السيولة)، خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة والوقت)، ويتم نقل ملكية للبنك خلال مدة القرض ويمضي العميل على جميع الوثائق جدول الاهتلاك مثلا، ويقوم البنك بإعطاء العميل شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض).

- عند وصول الدفعة الأولى يتم إعلام المقترض بـ 8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، وإذا لم يأت بعدها بـ 3 أيام يرسل له المصرفي إنذار إذا أتى وسدد فنحن في الحالة العادية فيسدد قيمة الدفعة وعمولة التأخير مع إظهار أسباب تأخره.

- وإذا لم يأت يستدعيه المصرفي مرة أخرى مع إلغاء جدول الاهتلاك، ويكون المقترض مرغما على التسديد مرة واحدة (الدفعات + الفوائد وعمولات التأخير). ولن يتعامل معه البنك مستقبلا لأنه لم يكن محل ثقة وإذا أتى ووضح أسباب تأخره تعدم وجود سيولة بوثائق واقعية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي هي محل الدراسة وتلجأ لها أغلبية البنوك قبل التطرق إلى الإجراءات القانونية وإحالة ملفه إلى المحكمة والحكم لصالح البنك يعني بداية تحويل الضمان إلى سيولة واستيفاء حقه.

2) حالة الرفض:

هناك أسباب عديدة لرفض اللجنة لطلب المقترض مثل:

- عدم صدق القوائم المالية.
- السمعة السيئة.
- عدم قابلية الضمانات للتحويل السريع.
- تناقض شروط المقترض مع مصالح البنك وإصرار الطرفين.
- وبصفة عامة إحلال شرط من الشروط المذكورة سابقا ويكون له الحق في الطعن مرتين:
- مرة أمام الوكالة المقدم فيها الطلب.
- مرة أخرى على مستوى المديرية.
- وينتظر الرد على طعنه.

المطلب الثالث: متابعة القرض من طرف البنك وسعر الفائدة

بعد تقديم طلب القرض ووضع الملف لدى البنك، يقوم هذا الأخير بدراسة تقنية ومالية ومتابعة القرض من أجل اتخاذ القرار.[1]

الفرع الأول: متابعة القرض من طرف البنك

إن الوسيلة الفعالة التي يمتلكها المصرف للحد من الأخطار هي متابعتها وتقوم على:

- معرفة شخصية المقترض.
- دراسة الوضعية المالية للمقترض عن طريق الميزانيات المقدمة وحسابات الاستغلال العامة وكذا الأرباح والخسائر للسنوات السابقة.
- إن دراسة تطور القروض يكون من خلال المتابعة اليومية لوضعية حساب المدين (المقترض)

[1] وثائق خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فإذا حدث تجاوز بسيط في القرض فسيظهر مؤشر يبين بأن المقرض يواجه صعوبات مالية أو أنه لا يتحكم جيدا في تقديرات الخزينة، مما يتطلب على المصرف القيام بدراسة تحليلية لمختلف الوثائق المقدمة ومتابعتها متابعة خاصة من خلال:

- فتح ملف عام يحتوي على اسم الزبون الذي يدخل في علاقات مع البنك.
- وضع حد أقصى للخصم.
- تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، الشيء الذي يسمح بتسجيل نتائج الخصم ووضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بمقترض معين، استخراج الالتزام المتعلقة بفترة معينة.
- بعد دراسة ملف القرض من قبل البنك دراسة تفصيلية مما يساعده على تفادي المخاطر وتقديرها تقديرا منطقيان هنا يجبر البنك المركزي كل البنوك بتقديم تقارير شهرية أي لا تتعدى 30 يوم حتى يتمكن البنك المركزي من تحديد مركزية الخطر والعمل عل تفاديها لعملاء آخرين وكل البنوك التجارية مجبرة بتتبع اليومية التالية:

ثانيا: سعر الفائدة المطبق

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسعيا منه إلى دعم وتنمية القطاع الفلاحي، فإنه يطبق معدلات فائدة منخفضة لتسهيل تطور النشاط الزراعي الذي يشهد في الواقع تراجعا في المردودية، ولا يحقق الاكتفاء الذاتي. ومساهمته في الناتج القومي بذلك ضئيلة. وبناء على ذلك فإن BADR ورغبة منه في تحقيق أرباح سريعة ودعما للقطاع الزراعي فإنه يمنح قروضه المختلفة في حدود سعر فائدة مقدر بـ 6,5٪.

المبحث الثالث: دارسة تمويل قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي.

سوف نتطرق في هذا المبحث الي مكونات ملف طلب قرض استثماري وتطبيق طريقة القرض التنقيطي عليه ونوجز ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: مكونات ملف طلب قرض.

يشترط البنك على كل عميل أن يقدم ملف من أجل الحصول على القرض والمكون من مجموعة من الأوراق والوثائق الإدارية والتي تتمثل في

1) الوثائق الإدارية والقانونية.

- طلب القرض ممضي من طرف المعني بالأمر.
- نسخة طبق الأصل من الشكل القانوني للشركة.
- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري أو أي وثيقة تثبت نشاط المعني.
- نسخة طبق الأصل لعقد الملكية أو الكراء أو التنازل للمحل (عنوان الشركة).

2) الوثائق المحاسبية والضريبية.

- الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة (في حالة الشركة كبيرة يطلب تقرير خبير الحسابات).
- الميزانية وجدول الحسابات للخمس سنوات القادمة.
- جدول مخطط التمويل أو جدول الخزينة.
- الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب واتجاه وكالات العمال الاجراء والغير اجراء.

3) الوثائق الاقتصادية والمالية.

- الفاتورات الشكلية: الكشف، عقد التجهيزات.
- مخطط التكلفة ومفكرة الطلبات.
- تقديرات الأشغال المقرر إنجازها.

4) وثائق أخرى.

- وثيقة تبين حق الاستفادة من عدم دفع الضريبة على القيمة المضافة(TVA)، أو امتياز في حق امتلاك الأرض أو مشروع.
- كل وثيقة يعتبرها طالب القرض مهمة من أجل الحصول على القرض.

المطلب الثاني: دارسة ملف قرض استثماري وتقييمه.

تتم دراسة ملف طلب القرض على النحو التالي:

الفرع الأول: جمع المعلومات.

بعد تقديم كل الوثائق المطلوبة يودع الملف في وكالة القرارم والذي يضم كل الوثائق المذكورة سابقا وبعد مراقبة الملف من طرف الوكالة من حيث المبلغ ونوع القرض والضمانات المقدمة، يتم إنجاز على مستوى هذه الوكالة وثيقة تعريف بالمؤسسة الطالبة للقرض تضم البيانات التالية:

- ماهية المؤسسة.
- وضعية قروض المؤسسة تجاه البنوك الأخرى.
- نوعية الضمانات المقدمة.
- وضعية الشركة تجاه الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي.
- الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة.
- منتوج المؤسسة وخدماتها.
- وضعية المؤسسة في بنك المخاطر الجزائري المركزي (تصنيف المؤسسة).
- رقم أعمال المؤسسة.
- مجالات أخرى.
- رأي مدير الوكالة حول إعطاء القرض، بعدها يرسل الملف إلى الوكالة.

بعد مراجعة الملف تبرمج زيارة ميدانية من طرف المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة إلى عنوان المشروع أو مقر الشركة، ينجز على إثر ذلك محضر يبين فيه كل الملاحظات والأشياء التي تم الاطلاع عليها ميدانيا.

الفرع الثاني :تقديم المؤسسة الطالبة للقرض

- شكلها القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة.
- القطاع :مؤسسة خاصة.
- نشاطها :الأشغال العمومية.
- مقرها :بلدية القرارم قوقة.
- نوع القرض المطلوب :قرض استثماري.
- مدة القرض :6 سنوات

المطلب الثاني: تقييم مخاطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي.

لتقييم مخاطر القروض باستعمال هذه الطريقة نقوم بدراسة نوعين من المتغيرات:

المتغيرات فوق المحاسبية والمتغيرات المحاسبية.

الفرع الأول: المتغيرات فوق المحاسبية.

لقد اعتمدنا في هذا البحث على 7 متغيرات فوق المحاسبية، منها 4 تنتمي إلى المؤسسة ونشاطها، أما 3 الباقية فهي تنتمي إلى المؤسسة وإدارتها، وهذا ما سوف نتناوله من خلال ما يلي:

1) **المؤسسة ونشاطاتها.**

جدول رقم (01): المؤسسة ونشاطاتها.

المعيار	الرمز	الوزن	النقاط					
			1	2	3	4	5	6
الشكل القانوني	A_1	%20	ممتازة	جيد جدا	جيدة	مستقرة	سيئة	سيئة جدا
القطاع	A_2	%30	مرجعي	قوي	سليم	مهدد	منحط	نحو الزوال
السوق	A_3	%30	مهيمن	منافس	لسرج	هش	قليل الأهمية	منهار
الافاق المستقبلية	A_4	%20	آفاق موثوق بها	آفاق ملائمة	آفاق معتدلة	آفاق غير واضحة	آفاق سيئة	لا توجد آفاق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق البنك

- من خلال الجدول رقم(01)، يظهر لنا أن هناك أربعة معايير A_4،A_3، A_2، A_1 ولكل معيار وزن معيين، حيث نلاحظ أن المعيارين A_3، A_2 لهما نفس الوزن 30%، في حين أن المعيارين A_4، A_1 لذما كذلك نفس الوزن 20%.

المؤسسة وإدارتها.

جدول رقم (02): المؤسسة وإدارتها.

المعيار	الرمز	الوزن	النقاط					
			1	2	3	4	5	6
الوسائل	B_1	%40	استثنائية	ظاهرة	مقبولة	غير كافية	ناقصة	بدون وسائل
القضاء	B_2	%30	كامل	مطابق	صحيح	قابل للطعن	ضعيف	كارثي
التسيير	B_3	%30	مثالي	نشيط	جيد	جاري	سيئ	لا يوجد تسيير

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من البنك

- من خلال الجدول رقم(02)، يظهر لنا أن هنالك ثلاثة معايير B_1،B_2،B_3 وكل معيار له وزن معين، إذ نجد أن المعيار B_1 له وزن 40% وهو أكبر من المعيارين B_2،B_3 اللذين لهما نفس الوزن 30%.

الفرع الثاني: المتغيرات المحاسبية (التحليل المالي).

وهي عبارة عن نسب مالية تم حسابها عن طريق معطيات كمية محاسبية خلال الخمس سنوات الأخيرة مأخوذة من الميزانيات وجداول حسابات النتائج، أما إذا كانت المؤسسة جديدة (تنشأ لأول مرة) فإن البنك مانح القرض يطلب من العميل(الجديد) الطالب للقرض بإحضار ميزانيات تقديرية وجدول حسابات النتائج تقديري، يقوم بإعدادها مكتب دراسات معتمد، وعلى أساس المعطيات الواردة فيها يتم حساب المتغيرات المحاسبية (التحليل المالي).

وقد تحصلنا من وثائق البنك على النسب التالية:

1)نسب التوازن المالي.

جدول رقم(03): نسبة التوازن المالي.

المعيار	الرمز	الوزن %	النقاط					
			1	2	3	4	5	6
نسبة رأس المال العامل / الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	C_1	%35	أكثر من 1,2	أكثر من 1,1 وأقل من 1,2	أكثر من 1 وأقل من 1,1	أكثر من 0,9 وأقل من 1	أكثر من 0,8 وأقل من 0,9	أقل من 0,8
نسبة احتياجات رأس المال العامل / أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل	C_2	%40	أقل من 0,8	أكثر من 0,8 وأقل من 0,9	أكثر من 0,9 وأقل من 1	أكثر من 1 وأقل من 1,1	أكثر من 1,1 وأقل من 1,2	أكثر من 1,2
نسبة الخزينة B.F.R /F .R	C_3	%25	أكثر من 1,3	أكثر من 1,2 وأقل من 1,3	أكثر من 11 وأقل من 12	أكثر من 1 واقل من 1,1	أكثر من 09 وأقل من 1	خزينة سالبة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من البنك.

- من خلال الجدول رقم (03) نسب التوازن المالي، يتضح لنا أن هناك 3 نسب يتم التنقيط على أساسها وهذه النسب ذات أوزان ونقاط مختلفة، حيث نجد إن نسبة رأس المال العامل C_1 لها وزن 35 %، ونسبة احتياجات رأس المال العامل C_2 لها وزن40%، أما نسبة الخزينة C_3 فهي ذات الوزن 25% ولكل هذه الأوزان نقاط مرتبة من 1 إلى 6 حسب كل نسبة.

2) النسب الهيكلية.

جدول رقم (04): النسب الهيكلية.

المعيار	الرمز	الوزن %	النقاط					
			1	2	3	4	5	6
معدل درجة الاستهلاك الإهتلاكات/ المبلغ العام للاستثمار	C_4	%20	أقل من10%	أكثر من 10% وأقل من 20%	أكثر من 20% وأقل من 40 %	أكثر من 40%و أقل من 60%	أكثر من 60% وأقل من 80 %	أكثر من 80 %
نسب السيولة العامة أصول متداولة / د ق أ	C_5	%20	أقل من 60%	أقل من 70%و أكثر من 60 %	أقل من 80% وأكثر من 70 %	أقل من 90%, أكثر من 80 %	أكثر من 100%و أكثر من 90 %	أكثر من 100%
نسب مخاطر السيولة أموال خاصة / مجموع الميزانية	C_6	%30	أكثر من 30%	أكثر من 25%و أقل من 30%	أكثر من 20 %و أقل من 25 %	أكثر من 15%و أقل من 20 %	أكثر من 10%و أقل من 15%	أقل من 10 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من البنك.

- من خلال الجدول رقم (04) نسب الهيكلية، يتضح لنا أن هناك 3 نسب، هذه النسب ذات أوزان ونقاط مختلفة كذلك، إذ أن النسبC_4 ،C_5 لها نفس الوزن وهو 20 %، أما C_6 فهي ذات الوزن 30%، ولكل نسبة نقاط من 1إلى 6.

3) نسبة النشاط والتسيير.

جدول رقم (05): نسب النشاط والتسيير.

المعيار	الرمز	الوزن	النقاط					
			1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**
نسبة اندماج مصاريف شخصية / مصاريف شخصية /قيمة مضافة	C_7	%15	أقل من %25	أقل من 30 %وأكثر من 25 %	أقل من 35% و أكثر من 30 %	أقل من % 40 وأكثر من %35	أقل من 45 %وأكثر من 40 %	أكثر من 45 %
نسبة اندماج مصاريف مالية / مصاريف مالية /قيمة مضافة	C_8	%15	أقل من % 15	أقل من 20 % وأكثر من %15	أقل من 25 % أكثر من 20 %	أقل من 30 %و أكثر من 25 %	أقل من 35 وأكثر من 30 %	أكثر من 35 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من البنك.

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (05)، إن هنالك نسبتين أو معيارين ولكل معيار وزن ونقطة، إذ نجد أن المعيارين C_7 ، C_8 لهما نفس الوزن 15 %.

4)نسب الدخل

جدول رقم(06): نسب الدخل.

المعيار	الرمز	الوزن	النقاط					
			1	2	3	4	5	6
نسب الدخل المالي نتيجة الصافية / الأموال الخاصة	C_9	%35	أكثر من 11%	أقل من 11 %وأكثر من8 %	أقل من 8 %وأكثر من 5 %	أقل من5 %و أكثر من 2%	أقل من 2% وأكثر من 0%	أقل من 0 %
نسبة الدخل الاقتصادي الناتج الخام /(مجموع الميزانية + الخصم التجاري)	C_{10}	%25	أكثر من 30%	أقل من 30 %وأكثر من 25 %	أقل من 25% و أكثر من 20%	أقل من 20%و أكثر من 15 %	أقل من 15%و أكثر من 0 %	أقل من 0 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من البنك.

- من خلال الجدول رقم (06)، نلاحظ أن هنالك نسبتين أو معيارين للدخل كذلك يتم على أساسها التنقيط، إذ نجد أن المعيار C_9 له وزن 35 %، والمعيار C_{10} له وزن 25%، ولكل معيار أيضا نقاط من 1 إلى 6.

5) الاستثمار المتوقع

جدول رقم(07): الاستثمار المتوقع.

المعيار	الرمز	الوزن %	النقاط					
			1	2	3	4	5	6
نشاط خارجي قدرات الإنتاج جانب الإشغال دفتر الطلبيات	C_{11}	%10	نتائج ممتازة	نتائج جد جيدة	نتائج جيدة	نتائج مقبولة	نتائج ضعيفة	نتائج جد ضعيفة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق البنك.

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (06)، أن هناك معيار واحد فقط هو C_{11} وله وزن 10%، وكذلك له نقاط مرتبة من 1 إلى 6.

الفرع الثالث: حساب نقاط المتغيرات فوق المحاسبية.

سوف نقوم بحساب نقاط المتغيرات فوق المحاسبية عن طريق إعطاء نقطة لكل معيار، ثم ضرب تلك النقطة في الوزن المخصص له، وفي الأخير يتم جمع النقطة النهائية لكل قسم، وهذا ما سوف نقوم به من خلال ما يلي:

1) المؤسسة ونشاطها

يتكون هذا القسم من 4 متغيرات فوق محاسبية، سوف نقوم بإعطاء نقطة لكل متغير ثم جمع هذه النقاط وإعطاء نقطة نهائية لهذا القسم كما يلي:

1-1 الشكل القانوني A_1: نظرا الى أن هذه المؤسسة تعمل في بلد يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية صنفت بالممتازة ومن خلال الجدول رقم (01) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (1).

***حساب النقطة الوازنة لـ A_1:**

النقطة الوازنة = النقطة × الوزن

النقطة الوازنة ل A_1=1×20 % = 0,2 .

1-2 القطاع A_2: نظرا الى القطاع الذي ينتمي اليه نشاط المؤسسة والذي يعتبر قطاع حيوي، ونتيجة اهتمام الدولة وحاجتها الى مثل هذه النشاطات، يمكن من خلال الجدول رقم (01) إعطاء هذا المعيار النقطة (2).

***حساب النقطة الوازنة لـ A_2.**

النقطية الوازنة لـ A_2 =2×30 % = 0,6 .

1-3 السوق A_3: بالنظر الى نشاط المؤسسة الذي هو الاشغال العمومية والبناء وكثير من المؤسسات ناشطة في هذا المجال وهو ما يخلق نوع من المنافسة يمكن من خلال الجدول رقم (01) إعطاء هذا المعيار النقطة (2).

***حساب النقطة الوازنة لـ A_3:**

النقطة الوازنة لـ A_3 =2×30 % =0,6.

1-4 الافاق المستقبلية A_4: نظرا الى ان للمؤسسة أفاق مستقبلية ملائمة للتطور ومن خلال الجدول رقم (01) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (1).

***حساب النقطة الموازنة لـ: A_4**

النقطية الوازنة لـ A_4 = 1×20 % = 0,2 .

- **حساب النقطة النهائية لقسم النشاط:**

النقطة النهائية لقسم النشاط: النقطة الوازنة لـ A_1 + النقطة الوازنة لـA_2 + النقطة الوازنة لـ A_3 + النقطة الوازنة لـ A_4.

النقطة النهائية لقسم النشاط= 0,2 + 0,6 + 0,6 + 0,2 = 1,6.

النقطة النهائية لقسم النشاط = 1,6.

2) المؤسسة وإدارتها:

يتكون هذا القسم من 3 متغيرات فوق المحاسبية، سوف نقوم كذلك بإعطاء نقطة لكل متغير ثم جمع هذه النقاط واعطاء نقطة نهائية لهذا القسم كما يلي:

2-1 الوسائل B_1: نظرا لتوفر الوسائل والموارد اللازمة لنشاط المؤسسة ومن خلال الجدول رقم (02) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (2).

***حساب النقطة الوازنة ل B_1:**

النقطة الوازنة لـ B_2 =3×40 % =1,2.

2-2 القضاء B_2: للمؤسسة إطار قضائي جيد ومطابق لما هو معمول من خلال يمكن من الجدول رقم(02) إعطاء هذا المعيار النقطة (2).

***حساب النقطة الوازنة لـ B_2:**

النقطة الوازنة لـ B_2 =2×30 %= 0,6.

3-2 التسيير B_3: نظرا للتسيير العادي المؤسسة وتحكم الجيد للأعمالها يمكن من خلال الجدول رقم(02) إعطاء هذا المعيار النقطة (4).

***حساب النقطة الوازنة لـ B_3:**

النقطة الوازنة لـ B_3 = 4×30 % =1,2.

- **حساب النقطة النهائية لقسم الإدارة:**

النقطة النهائية لقسم الإدارة =النقطة الوازنة لـ B_1 + النقطة الوازنة لـB_2 + النقطة الوازنة لـ B_3

النقطة النهائية لقسم الإدارة = 1,2 + 0,6 + 1,2 = 3 النقطة النهائية لقسم الإدارة = 3.

الفرع الرابع: حساب نقاط المتغيرات المحاسبية (التحليل المالي).

سوف نقوم بحساب نقاط المتغيرات المحاسبية عن طريق حساب نسب ثلاث سنوات ثم حساب معدل كل نسبة وإعطاء نقطة لكل معيار، ثم ضرب تلك النقطة في الوزن المخصص لها، وفي الأخير يتم جمع النقطة النهائية لكل قسم، وهذا ما سوف نقوم به من خلال ما يلي:

1) نسب التوازن المالي:

1-1 نسب رأس المال العامل C_1=الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

سوف نقوم بحساب نسبة رأس المال العامل لثلاث سنوات ثم نقوم بحساب معدل هذه النسبة:

- نسب رأس المال العامل لسنة N= 2889268 /100583964=0,03.
- نسب رأس المال العامل لسنة N+1 = 61109185,20 /101145080 = 0,6.
- نسب رأس المال العامل لسنة N+2 =123602282,01 /101145080= 1,22.
- نسب رأس المال العامل لسنة N+3 =123602282,01 /101145080= 1,22.
- نسب رأس المال العامل لسنة N+4 = 192738567,73 / 101145080 = 1,91.

معدل رأس المال العامل = (0,03 + 0,6 + 1,22+1,22 + 1,91) / 5=0,99.

من خلال الجدول رقم (03) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (4).

***حساب النقطة الموازنة لـ C_1:**

النقطة الوازنة لـ C_1 =4×35% = 1,4.

1-2 نسبة احتياجات رأس المال العامل C_2= أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل.

- نسبة احتياجات رأس الدال العامل لسنة N = 107193685,20/ 46084500= 2,32.
- نسبة احتياجات رأس الدال العامل لسنة N+1 =157580614,01 / 36867600= 4,27.
- نسبة احتياجات رأس الدال العامل لسنةN+2 =215530135,45/ 27650700= 7,79.
- نسبة احتياجات رأس الدال العامل لسنةN+3 =211172367,73/ 18433800= 11,45.
- نسبة احتياجات رأس الدال العامل لسنة N+4 = 276143962,97 / 9216900 = 29,96.

معدل احتياجات رأس المال العامل = (2,32+ 4,27 +7,79 +11,45+29,96) /5=11,15.

من خلال الجدول رقم (03) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (6).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_2:**

النقطة الوازنة لـ C_2 = 6 × 40 % =2,4 .

1-3 نسب الخزينة C_3 = نسب رأس المال العامل / نسب احتياجات رأس المال العامل.

- نسبة الخزينة لسنة N = 0,03/ 2,32 =0,01.
- نسبة الخزينة لسنة N+1 = 0,6 / 4,27 = 0,14.
- نسبة الخزينة لسنة N+2=1,22 / 7,79 =0,15.
- نسبة الخزينة لسنة N+3=1,22 / 11,45=0,1.
- نسبة الخزينة لسنة N+4 = 1,91 / 29,96 = 0,06.

معدل الخزينة =(0,01 +0,14+0,15+0,10+0,06) /5=0,09.

من خلال الجدول رقم (03) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة(5).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_3:**

النقطة الوازنة **لـ C_3** = 5× 25 % = 1,25.

حساب النقطة النهائية لنسب التوازن المالي:

النقطة النهائية لنسب التوازن المالي = النقطة الوازنة لـ C_1 + النقطة الوازنة لـ C_2 + النقطة الوازنة لـ C_3.

النقطة النهائية لنسب التوازن المالي = 1,40 + 2,40 + 1,25 = 5,05.

النقطة النهائية لنسب التوازن المالي = 5,05.

2) النسب الهيكلية.

2-1 نسب درجة الإهتلاك C_4 = الإهتلاك / المبلغ العام للاستثمار

- نسب درجة الإهتلاك لسنة N = 24286270 /125431350 = 0,193.
- نسب درجة الإهتلاك لسنة N+1 = 24286270 /125431350 = 0,193.
- نسب درجة الإهتلاك لسنة N+2= 24286270 /125431350 = 0,193.
- نسب درجة الإهتلاك لسنة N+3= 24286270 /125431350 = 0,193.
- نسب درجة الإهتلاك لسنة N+4= 24286270 /125431350 = 0,193.

معدل درجة الإهتلاك = (0,193+ 0,193 + 0,193 +0,193 +0,193) / 5 = 0,965.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة(6).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_4:**

النقطة الوازنة لـ C_4 = 6×20 % = 1,2.

2-3 نسبة السيولة العامة C_5 = أصول متداولة / د ق أ.

- نسب السيولة العامة لسنة N = 107193685,20 / 46084500 = 2,42.
- نسب السيولة العامة لسنة N+1 = 157580614,01 / 36867600= 4,27.
- نسب السيولة العامة لسنة N+2 = 215530135,45 / 27650700 = 7,79.
- نسب السيولة العامة لسنة N+3 =211172367,73/ 18433800=11,45.
- نسب السيولة العامة لسنة N+4= 276143962,97/ 9216900=29.96.

معدل السيولة العامة =(2,42+4,27+7,79+11,45+29,96) /5=10,32 أي 1032 %.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (6).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_5:**

النقطة الوازنة لـ C_5 = 6×20 %= 1,20.

2-4 نسب مخاطر السيولة C_6 = أموال خاصة / مجموع الميزانية

- نسبة مخاطر السيولة لسنة N = 2889268 /214387370,4=0,01.
- نسبة مخاطر السيولة لسنة N+1= 61109185,20/315161228,02=0,19.
- نسبة مخاطر السيولة لسنة N+2 = 123602282,01/431060270,9=0,28.
- نسبة مخاطر السيولة لسنة N+3= 123602282,01/422344735,46=0,29.
- نسبة مخاطر السيولة لسنة N+4 = 192738567,73/552287925,94=0,34.

معدل مخاطر السيولة =(0,01+0,19+0,28+0,29+0,34) /5=0,22.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (3).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_6:**

النقطة الوازنة لـ C_6= 3 × 30% = 0,9 .

حساب النقطة النهائية للنسب الهيكلية:

النقطة النهائية للنسب الهيكلية = النقطة الوازنة لـ C_4 + النقطة الوازنة لـ C_5 + النقطة الوازنة لـ C_6.

النقطة النهائية للنسب الهيكلية = 1,2+1,2+0,9=3,3.

النقطة النهائية للنسب الهيكلية = 3,3.

3)نسب النشاط والتسيير.

3-1 نسبة اندماج مصاريف شخصية C_7= مصاريف شخصية / قيمة مضافة

- نسبة اندماج مصاريف شخصية لسنة N = 3674160 / 90350364 =0,04.
- نسبة اندماج مصاريف شخصية لسنة N+1=4041576/ 94867882,20=0,04.
- نسبة اندماج مصاريف شخصية لسنة N+2= 4445733,60/ 99611276,31 =0,04.
- نسبة اندماج مصاريف شخصية لسنة N+3 = 4890306,96 / 104591840,13=0,04.
- نسبة اندماج مصاريف شخصية لسنة N+4 = 5379337,66 / 109821432,13=0,04.

معدل اندماج مصاريف شخصية =(0,04+0,04+0,04+0,04+0,04) /5=0,04.

من خلال الجدول رقم (05) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (1).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_7:**

النقطة الوازنة لـ C_7= 1× 15 % = 0,15.

3-2 نسبة اندماج مصاريف مالية C_8 = مصاريف مالية / قيمة مضافة

- نسبة اندماج مصاريف مالية لسنة N = 90350364/0,00 = 0,00.
- نسبة اندماج مصاريف مالية لسنة N+1= 2557689,75 /94867882,20 =0,02.
- نسبة اندماج مصاريف مالية لسنة N+2= 2004675,75 /99611276,31 =0,02.
- نسبة اندماج مصاريف مالية لسنة N+3=1451661,75/ 104591840,13 =0,01.
- نسبة اندماج مصاريف مالية لسنة N+4= 898647,75 /109821432,13 =0,01.

معدل اندماج مصاريف مالية =(0,00+0,02+0,02+0,01+0,01) /5=0,01.

من خلال الجدول رقم (05) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (1).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_8:**

النقطة الوازنة لـC_8 = 1 × 15 % = 0,15.

حساب النقطة النهائية لنسب النشاط والتسيير:

النقطة النهائية لنسب النشاط والتسيير = النقطة الوازنة لـ C_7 + النقطة الوازنة لـ C_8.

النقطة النهائية لنسب النشاط والتسيير =0,15+0,15=0,3.

النقطة النهائية لنسب النشاط والتسيير = 0,3.

4)نسب الدخل.

4-1 نسبة الدخل المالي C_9 = نتيجة الصافية / أموال خاصة

- نسبة الدخل المالي لسنة N = 58219917,20/ 2889268 =20,15.
- نسبة الدخل المالي لسنة N+1 = 59603828,81/ 61109185,20 =0,97.
- نسبة الدخل المالي لسنة N+2 =64277153,44/ 123602282,01=0,52.
- نسبة الدخل المالي لسنة N+3 = 69136285,72/ 123602282,01=0,55.
- نسبة الدخل المالي لسنة N+4= 74188495,24/ 192738567,73= 0,38.

معدل نسبة الدخل المالي = (20,15+0,97+0,52+0,55+0,38) /5=4,46.

من خلال الجدول رقم (06) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (1).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_9:**

النقطة الوازنة C_9 = 1×35 % = 0,35.

4-2 نسب الدخل الاقتصادي C_{10}: الناتج الخام / (مجموع الميزانية + الخصم التجاري).

- نسبة الدخل الاقتصادي لسنة N= 58219917,20 / 214387370,4 = 0,27.
- نسبة الدخل الاقتصادي لسنة N+1= 59603828,81/ 315161228,02=0,18.
- نسبة الدخل الاقتصادي لسنة N+2=64277153,44 / 431060270,9=0,14.
- نسبة الدخل الاقتصادي لسنة N+3= 69136285,72/ 422344735,46= 0,16.
- نسبة الدخل الاقتصادي لسنة N+4 = 74188495,24/552287925,94 = 0,13.

معدل الدخل الاقتصادي = (0,27+0,18+0,14+0,16+0,13) / 5=0,176.

من خلال الجدول رقم(06) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة (4).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_{10}:**

النقطة الوازنة لـ C_{10} = 4×25 %=1.

حساب النقطة النهائية لنسب الدخل:

النسب النهائية لنسب الدخل = النقطة الوازنة لـ C_8+ النقطة الوازنة لـ C_9+ النقطة الوازنة لـ C_{10}.

النقطة النهائية لنسب الدخل =0,15+0,35+1=1,5.

النقطة النهائية لنسب الدخل = 1,5.

5) الاستثمار التوقيعي C_{11}.

من خلال الجدول رقم (07) يمكن إعطاء هذا المعيار النقطة(3).

***حساب النقطة الوازنة لـ C_{11}:**

النقطة الوازنة لـ C_{11}= 3 × 10 % =0,3.

النقطة النهائية للاستثمار التوقيعي = 0,3.

حساب النقطة النهائية المتغيرات المحاسبية:(التحليل المالي)

النقطة النهائية للمتغيرات المحاسبية = (النقطة النهائية لنسب التوازن المالي + النقطة النهائية لنسب الهيكلية + النقطة النهائية لنسب النشاط والتسيير + النقطة النهائية لنسب الدخل + النقطة النهائية للاستثمار التوقيعي) / 5

النقطة النهائية للمتغيرات المحاسبية =(0,3+1,5+0,3+3,3+5,05) /5=2,09.

خامسا: حساب النقطة النهائية لخطر القرض.

جدول رقم (08): حساب النقطة النهائية لخطر القرض.

المعايير	النقاط	الأوزان	النقطة الوازنة
المؤسسة ونشاطها	1,6	%25	0,4
المؤسسة وإدارتها	3	%25	0,75
المتغيرات المحاسبية	2,09	%50	1,04
النقطة النهائية	6,69	%100	2,19

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول رقم (08) تحصلنا على النقطة النهائية لخطر القرض وهي **2,19** وهي نقطة تعد مقبولة من قبل البنك ويتم على أساسها الموافقة ومنح القرض لهذه المؤسسة، وتعد النقطة مقبولة لدى البنك إذا كانت تتراوح ما بين 1 و4 أما إذا كانت بين 5 و6 فلن تكون مقبولة لدى البنك وبالتالي سيكون رده بالرفض، والجدول التالي يبين تصنيف الخطر بأسلوب التنقيط:

الجدول رقم (09): سلم تصنيف الخطر بأسلوب التنقيط.

السلم	نوع المخاطر
السلم رقم01	قرض بنكي مؤمن
السلم رقم02	احتمال عدم التسديد ضعيف
السلم رقم03	قرض بنكي متوسط المخاطر
السلم رقم04	احتمال عدم التسديد
السلم رقم05	احتمال عدم التسديد كبير
السلم رقم06	عدم التسديد مؤكد

المصدر: الوثائق الداخلية للبنك

القرار النهائي (قرار البنك):

إن المؤسسة طالبة القرض تعتبر زبونا تقليديا للبنك، وتتمتع بسياسة مالية مقبولة ونتائجها في تحسن، وضماناتها كافية، وتتوفر على تجهيزات مهمة، غير أنها تعاني من مصاعب مالية ناتجة عن الآجال الممنوحة من اجل استلام حقوقها، وعليه فمنحها القرض المطلوب من شأنه أن يخفف عنها بعض المصاعب، خصوصا وان مستوى المخاطر بوضعيتها هذه يكون منخفضا ومقبولا.

وعليه ومن أجل التخفيف من عبء خزينة المؤسسة، وتجنبا لإعاقة نشاطها، تقرر منح هذه المؤسسة قرض استثماري بقيمة 46084500 دج .

خلاصة الفصل الثالث:

لقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ✓ ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR إلى القطاع العمومي، من مهامه تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة المهمة أو المنتمية للزراعة.
- ✓ يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: تنويع وتوسيع المجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة، تحسين العلاقات مع العملاء، تحسين نوعية الخدمات.
- ✓ يجب توفر عدة شروط في المقترض ليتم قبول طلبه أهمها: السمعة الجيدة والأهلية، أن يكون النشاط الممول اقتصاديا، أن يكون النشاط موافقا لعادات وتقاليد المجتمع، الدراسة المالية.
- ✓ تمر عملية منح القرض القيام بعدة خطوات هي: اتصالات بين المقترض والمصرفي والتفاوض، تقديم المقترض للملف، التحليل المالي، الزيارة الميدانية للموقع، عرض الملف على لجنة القرض للإدلاء برأيها.
- ✓ تكمن أهمية القرض التنقيطي في أنه يمكن البنك من تخفيض خطر خسارة القروض، تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض، التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها.
- ✓ تتم عملية تقييم أخطار القروض بطريقة القرض التنقيطي بالاعتماد على عدة معايير، إذ يقوم البنك بمنح المؤسسة نقطة من1 إلى 6 تضرب في وزن محدد على أساس كل معيار، وتتمثل هذه المعايير في:
  - معيار المؤسسة ونشاطها بوزن 25%.
  - معيار المؤسسة وإدارتها بوزن 25%.
  - المتغيرات المحاسبية بوزن 50%.
- ✓ بعد تحديد النقطة الممنوحة للمؤسسة حسب كل معيار يتم حساب النقطة النهائية من خلال جمع النقاط السابقة، ويعتمد البنك على هذه النقطة في اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، فإذا كانت النقطة تتراوح ما بين 1 و4 فإن قرار البنك سيكون بقبول منح القرض، أما في حالة ما إذا كانت النقطة تتراوح ما بين 5 و6 فإن قراره سيكون بالرفض.
- ✓ اتضح من خلال إجراء الدراسة التطبيقية أن هنالك اختلافا بين طريقة القرض التنقيطي التي تطرقنا إليها في الجانب النظري وطريقة القرض التنقيطي المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إذ يتم استعمال هذه الطريقة بواسطة برنامج إعلام الآلي بدأ استعماله في سنة 2008.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تلعب عملية الإقراض البنكي دوار هاما لما لها من الأثر البالغ في تحريك واستمرارية النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه العملية تصاحبها مجموعة من المخاطر والمتمثلة أهمها في احتمال عدم استرجاع الأموال التي قامت البنوك بإقراضها وهذا ما يعرف بمخاطرة القرض البنكي(خطر عدم التسديد)، مما يجعل البنوك تعمل جاهدة على توسيع وترقية إمكانيات ووسائل عملها من أجل تقدير هذه المخاطر بهدف التقليل منها والتنبؤ بحدوثها والسيطرة عليها إلى أقصى حد ممكن، وهذا لا يتم إلا باستعمال طرق علمية وفعالة ومن بين هذه الطرق طريقة القرض التنقيطي والتي كانت محل دراستنا، وذلك من خلال طرح إشكالية مفادها مدى فعالية القرض التنقيطي في الحد من مخاطر القروض البنكية بهدف محاولة فهم وادراك هذه الطريقة، ثم استخلاص مدى مساهمتها في اتخاذ قرار منح القروض بتطبيقها ميدانيا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وعلى هذا الأساس وبالاعتماد على الفرضيات السابقة يمكن إبراز أهم النتائج المتواصل إليها من وراء القيام بهذه الدراسة وهي:

النتائج الدراسة:

- ✓ تتم عملية منح القروض بهدف تعظيم الأرباح وتحسين العلاقة مع الزبائن إضافة إلى تمويل الإنتاج والاستهلاك وتسوية المبادلات.
- ✓ تعتمد البنوك على العديد من المعايير في منح القروض منها شخصية العميل والضمانات المقدمة، وبعد توفر هذه المعايير في طالب القرض يتم اتباع إجراءات مختلفة لاتخاذ قرار منح القروض.
- ✓ بسبب استقلالية البنوك وتوسع نشاطها المتمثل في منح القروض للمؤسسات الاقتصادية، بينت التجربة أن الخطر ملازم للقرض البنكي، فلا يوجد قرض بدون مخاطر ولا يمكن إلغاؤه بصفة نهائية وإنما التقليل منه فقط.
- ✓ إن أهم خطر يتعرض له البنك يكون نتيجة لعدم قدرة المقترض على التسديد، لذلك تم استحداث وتطوير العديد من الطرق والأساليب لتقييم وتقدير مخاطر القروض كاستخدام التحليل المالي وطريقة القرض التنقيطي من أجل تصنيف هذه المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها.
- ✓ يستوجب الحصول على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية توفر بعض الشروط في المقترض إضافة إلى تقديمه لمختلف الوثائق اللازمة لتكوين ملف القرض.
- ✓ للتقليل من حدة مخاطر القروض يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى بعض الوسائل والإجراءات الوقائية والمتمثلة في فرض ضمانات على زبائنه (رهن عقارات، أوراق مالية..)، إلا أن تقديم هذه

الضمانات لا يعني زوال هذه المخاطر بل تبقى قائمة ولكن بحدة أقل، وفي حالة تزايد خطر القرض بعد منحه يلجأ البنك إلى أساليب ودية وقانونية لتجنب الوقوع في مخاطر أخرى كمخاطر السيولة والسوق.

- ✓ تعطي طريقة القرض التنقيطي لكل زبون نقطة يتم تقييمه على أساسها لمعرفة وتصنيف درجة خطر طالب القرض مما يسمح باتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

وعلى ضوء ما تم تقديمه يمكن وضع مجموعة الاقتراحات التالية:

<u>الاقتراحات والتوصيات:</u>

- ✓ تعدد الأنشطة الاقتصادية واختلاف طبيعة الزبائن يستوجب العمل على تطوير طرق وأساليب تقييم مخاطر القروض.
- ✓ من خلال الاطلاع على الهيكل التنظيمي للوكالة، يستوجب عليه إنشاء إدارة متخصصة في إدارة وتسيير مخاطر ودراسة ملفات الإقراض.
- ✓ ضرورة إقامة دوارت تكوينية لموظفي البنك من أجل الإلمام بالطرق الحديثة في إدارة المخاطر البنكية بصفة عامة ومخاطر القروض بصفة خاصة.
- ✓ نظرا لحجم المعلومات الواجب توفرها وكذا أهمية سرعة اتخاذ القرار يستوجب تجهيز البنوك بشبكة إعلام آلي متطورة والتحكم فيها.

تقليص الوثائق المطلوبة في ملف طلب القرض والاكتفاء بالوثائق الضرورية لدراسة وتقييم الملف، وعلى الزبائن ايضا تقديم صورة واضحة وحقيقية عن ملفات المقدمة للبنوك.

- ✓ التوسع والتعمق في تحليل وضعية العملاء طالبي القرض من خلال تطبيق بعض المعايير مثل:5Ps، 5Cs، PRISM.
- ✓ تعميم وتوسيع استخدام التقنية القرض التنقيطي على كافة الوكالات البنكية نظرا للمزايا التي تقدمها.
- ✓ غياب مصلحة مختصة بالموارد البشرية، مما وجدنا صعوبة في الحصول على المعلومات اللازمة لولا العلاقات الشخصية.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالمتربصين باعتبارهم فئة مستقبلية وإمدادهم بالمعلومات الكافية.

وفي الأخير يمكننا القول إن طريقة القرض التنقيطي تساعد على تحديد الخطر المحيط بمنح القروض، ونظرا لحداثة استعمال هذه الطريقة في البنوك الجزائرية يبقى المجال مفتوح لدراسات مستقبلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
- حمزة محمود زبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002.
- خالد أمين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، **ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.
- زياد رمضان ومحفوظ جودة، **ادارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، عمان، الاردن، 2008.
- زياد رمضان–محفوظ جودة، **ادارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- سعيد سيف النصر، **دور المصارف في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2000.
- سمير الخطيب، **قياس إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية**، شركة جلال للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر2005.
- السنوسي محمد الزوام، ومختار محمد إبراهيم، **إدارة مخاطر الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقلة عمل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على متطلبات الأعمال، جامعة سيها، ليبيا،2009.
- شاكر القزويني، **محاضرات اقتصاد البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.
- شريف مصباح أبو كرشة، **إدارة المخاطر الائتمان المصرفي**، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، الخليل، فلسطين، 2005.
- شقيري نوري موسى والاخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.
- طارق طه، **إدارة البنوك في البيئة والعولمة**، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية،2007.

- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد الحميد محمد الشواربي، **ادارة المخاطر الائتمانية**، دار المعارف الاسكندرية، مصر، 2002.
- علي عباس، **الإدارة المالية**، دار أثرا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**،" **تحليل نظري مدعم بأمثلة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.
- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، **البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2000.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- مدحت صادق، **ادوات تقنيات مصرفية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.
- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- هاشم جابر، **ادارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق، والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

<u>ثانيا: المذكرات</u>

- ايمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقرار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير اختصاص: محاسبة، جامعة تشرين، دمشق، سوريا، 2007.
- بوداح عبد الجليل، **استخدام الأنظمة الخبرية في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
- بورماد حمزة، **ادارة مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2012.
- حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص :مالية المؤسسة، ورقلة، الجزائر، 2012.

- درويش سمير، **محاولة التنبؤ بخطر منح القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي**، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والاحصاء، المعهد الوطني لتخطيط والاحصاء، الجزائر،2006/2005.
- درويش سمير، **محاولة التنبؤ بخطر منح القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي**، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2006/2005.
- دعاء محمد زايد، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وآثارها على العائد والمخاطر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
- مسعي سمير، **تسعير القروض المصرفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة متتوري، قسنطينة، الجزائر،2008.
- ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

ثالثا: المؤتمرات:

- محمد بن بوزيان، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن،16-18 افريل2007.

رابعا: ملتقيات:

- مزياني نور الدين، بلال بوجمعة، وزرزار العياشي، **أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ قرار الاقتراض في البنك**، مداخلة حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.

خامسا: المجلات:

- عبد العزيز الدغيم، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، دمشق، سوريا، 2006.
- محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الصناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد 5، الوادي، الجزائر، السنة 5، 2012،

سادسا: مواقع الانترنت:

. www.BADR-BANK.net

.www.obc.net

قائمة الملاحق

Mr [redacted] *CONSTANTINE : 29/08/201(*

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [redacted]

70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA
BANQUE BADR
AGENCE GRAREM GOUGA"837"

OBJET / DEMANDE DE CRÉDIT INVESTISSEMENT
D'UN MONTANT DE : 46 084 500 DA

MONSIEUR ,

DANS LE CADRE DE LA RÉALISATION D'UN PROJET D'INVESTISSEMENT PORTANT L'EXTENSION D'UNE ENTREPRISE DE GRANDS TRAVAUX PUBLICS ET HYDRAULIQUES .

J'AI L'HONNEUR DE VOUS PRIER DE BIEN VOULOIR M'OCTROYER UN CREDIT A MOYEN TERME DE: 46 084 500 DA SOIT 70% DU COUT DE L'OPÉRATION) . SUR UNE DURÉE DE 06 ANS, DONT UN AN DE DIFFÉRÉ.

LE MONTANT GLOBAL DE L'INVESTISSEMENT EST ÉVALUE A : 65 835 000 DA

LE CHIFFRE D'AFFAIRES MINIMAL ATTENDU EST DE : 139 000 560 DA

EN PÉRIODE DE CROISIER AVEC UN CASH FLOW MOYEN DE : 89 371 406 DA

VOTRE CONCOURS SERA GARANTI PAR :

**** NANTISSEMENT SPÉCIAL SUR MATERIEL***
**** L'HYPOTHEQUE D'UN LOT DE MATERIEL DE DIFFERENTS CATEGORIES EVALUE A LA SOMME DE 185,071,553,00 DA COMPOSE ESSENTIELLEMENT DES ENGINS DE TERRASSEMENT , MATERIEL DE TRANSPORT ET EQUIPEMENT DIVERS DE CHANTIER .***
**** SOUSCRIRE UNE CAUTION SOLIDAIRE***
**** DELEGATION ASSURANCE TOUS RISQUES***

*LE PROJET A BÉNÉFICIÉ DES AVANTAGES DE L'ANDI " **DOA N° 2010/25/0498/0** "*
EN RESTANT À VOTRE DISPOSITION POUR TOUTE INFORMATION COMPLÉMENTAIRE, JE VOUS PRIE D'AGRÉER, MONSIEUR LE DIRECTEUR L'EXPRESSION DE MES REMERCIMENTS ANTICIPES .

LE PROMOTEUR

Mr [redacted]

ETUDE TECHNICO ECONOMIQUE

Mr [redacted]

ENTREPRISE DE GRANDS TRAVAUX PUBLICS ET HYDRAULIQUES

70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

SOMMAIRE

- *INTRODUCTION*
- *PRESENTATION DU PROMOTEUR*
- *PRESENTATION DU PROJET*
- *ANALYSE DU MARCHE*
- *EVALUATION DE L' INVESTISSEMENT:*
- *STRUCTURE DE FINANCEMENT*
- *EVALUATION DU CHIFFRE D'AFFAIRES*
- *TABLEAU DES COMPTES DES RESULTATS*
- *COMPTES DE TRESORERIE*
- *BILAN D'OUVERTURE*
- *BILANS PREVISIONNELS*

[redacted]

* INTRODUCTION:

Le choix économique fait par l'Algérie en optant pour l'économie de marché suite aux bouleversements survenue dans le monde , favorise un climat de concurrence internationale accrue le prix de marché devient une contrainte qui varie dans des limites étroites pour une qualité déterminée aussi la stratégie est elle différente pour retrouver un taux de croissance élevé en tend maintenant à privilégier la flexibilité industrielle en recherchant une adaptation permanente du niveau de production aux besoins du marché.

Cette nouvelle donne a inciter les décideurs économiques algeriens a encourager le secteur privé qui était marginalisé par l'adoption de texte réglementaire en l'occurrence le décret législatif ***93/12*** du ***05/10/1993*** relatif à la promotion des investissements qui a permis aux promoteurs privés de participer effectivement dans le développement économique grâce aux encouragements et facilités trouvés.

Dans ce contexte , la présente étude technico -économique concerne l'extension des capacites de production par le promoteur dans la wilaya de ***MILA*** ,
Et cela pour objectif d'éclairer les services concernés sur l'utilité et l'importance du projet qui consiste en la réalisation de ce projet et sa contribution au développement du reste des secteurs de l'activité économique , outre ces paramètres qui militent en faveur d'une réussite certaine du projet il ya lieu de mentionner les conditions favorables caractérisant aussi bien la phase de création que la phase d'exploitation .

En effet l'activité se distingue par une demande en constante progression et le créneau choisi est amplement favorisé par la grandeur du marché qui est cractérisé par un besoin flagrant des moyens pour la réalisation des grands projets et un environnement concurrentiel relativement limité .

1- PRESENTATION DU PROMOTEUR

Monsieur [redacted] capitalise une expérience professionnelle intense et diversifiée dans le domaine de **travaux publics et hydrauliques** il exerce à titre principal la présente activité et réunit les capacités financières qui le rende éligible à un financement bancaire , et pour cette cause le promoteur s'engage à réaliser conformément à la fiche technique et cahier des charges des travaux et prestations de services .

Cet investissement se veut une extension de structures des affaires du promoteur à savoir l'acquisition des équipements de production

La volonté de Monsieur [redacted] cherche une croissance régulière en optant pour une politique de développement de l'activité .

2- PRESENTATION DU PROJET

2.1/ FORME JURIDIQUE

La forme juridique adoptée est ***ENTREPRISE INDIVIDUELLE " personne physique "***

2.2/ DĔNOMINATION OU RAISON SOCIALE

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [redacted]

2.3/ TYPE D'INVESTISSEMENT

Le type d'investissement conformément a ce projet est ***Extension***

2.4/ ORIGINE DES CAPITAUX ET SECTEUR D'ACTIVITE

L'origine des capitaux résidents, dont le secteur juridique privé

2.5/ SIĔGE SOCIAL

70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

La réalisation d'un tel projet par autofinancement a concurrence de **30 %** du cout du projet . Sa réussite se trouve favorisée par la demande croissante au niveau local et même à l'échelle nationale d'où la nécessité d'ccélérer l'activité afin d'achever le projet d'investissement ,en faisant appel à un crédit à moyen terme, enfin , hormis l'impact certains en matiére de contribution à l'application de la politique d'investissement du pays les critéres économiques et financiers témoignent de la réussite d'un tel projet.

De ce fait , la réalisation de ce projet aura un impact positif :

* Elle permettra une contribution efficace à la création d'emplois productifs étant donné la nature du projet qui nécessite l'utilisation d'un éffectif de ***19 personnes*** .

* Elle contribuera aussi au développement commercial au niveau local et offre aux ménages une prestation de qualité

Il est donc clair que les éléments du succès d'une telle affaire son réunis et se trouvent consolidés par l'esprit d'organisation et de gestion dont jouit le promoteur .

3- ANALYSE DU MARCHE

Compte tenu du développement du secteur de **travaux publics et hydrauliques** en Algerie par rapport aux besoins du pays qui reste insatisfait , le marché visé par la réalisation de ce projet sera en priorité le marché local .

Cette derniére s'impose et nécessite les éfforts conjuqués des opérateurs publics et privés y activant pour combler le déficit aprés que connait le marché national .

En plus de cet effet mobilisateurs , un certain nombre de paramétre justifient les circonstances favorables du choix de l'investissement dans ce domaine précis :

le nombre limité de promoteurs qui n'arrivent à couvrir la demande actuelle au niveau local sans tenir compte des prévisions qui vont s'accroitre dans les prochaines années .

* L'amélioration du monde des affaires avec la rentrée dans l'économie du marché .

De tout ce qui précède, il n'est pas exagéré d'affirmer que le marché dont le promoteur s'est engagé est l'argement favorable et offre des occasions dont le succès est garanti .

A L'OFFRE

En Algérie le Secteur de **travaux publics et hydrauliques** constitue un enjeu stratégique son développement reste subordonné à la meilleure prestation d'une part et surtout à la qualité du produit que compte réaliser le promoteur d'autre part.

B LA DEMANDE

Compte tenu des implications économiques et méme sociales , la résolution des problèmes de **travaux publics et hydrauliques** dans notre pays , consiste pour les structures compétentes des défis à relever ,d'autre part le doublement de la population en l'espace de dix ans et les prévisions des années avenir .

Face à cette évolution marquée la répercussion de la croissance démographique sur la gestion des villes deviennent une priorité de premiére ordre pour encourager les promoteurs à réaliser et contribuer ainsi dans la satisfaction d'un besoin démographique primordial .

si l'on tient compte des projets prévus pour le développement de la wilaya de **Mila** et les wilayas limitrophes , le plan de charge potentiel annuel pour cette entreprise sera conséquent .

4- EVALUATION DE L' INVESTISSEMENT:

Pour les besoins du projet, l'investissement sera constitué des équipements de productions conformes aux normes réglementaires et répond aux exigences de qualité et de conformité requises ces équipement nécessaire à une bonne marche de l'activité et d'assurer des conditions de travail optimums

les équipements de production nécessaires aux activités projetées sont donnes ci-après l'ensemble de ces équipements de production est acquis sur le marche local .

4.1/ MONTANT DE L'INVESTISSEMENT :

les besoins de financement du projet d'extension d'une entreprise de **travaux publics et hydraulics** pour les prévisions évoquées ci-dessus s'élèvent pour l'ensemble des rubriques à : ***65 835 000 DA***
et se présente comme suit sur le tableau des investissements prévisionnels suivants :

3- STRUCTURE DE FINANCEMENT :

A) STRUCTURE DE FINANCEMENT PAR RUBRIQUES :

La structure de financement par rubriques se décompose comme suit :

" UNITE DA"

DESGNATION	MONTANT	AUTO-FIN	C M T
ÉQUIPEMENTS DE PRODUCTIONS : (POSTE D'ENROBAGE +NIVELEUSE + CHARGEUR + FINISHEUR)	65 835 000	19 750 500	46 084 500
TAUX	100%	30%	70%
TOTAL	65835000	19 750 500	46 084 500

* Durée du crédit : 06 Ans dont un an de diffère
* Taux d'intérêt : 5,5 % Par An
* Type de remboursement : Amortissement constant .

C) EVOLUTION DES CHARGES D'EXPLOITATION

Les montants des différentes dépenses d'exploitation sont indiques dans les tableaux des comptes d'exploitation et sont représentes par :

* *LES MATIERES PREMIERES*
* *LES SERVICES*
* *LES FRAIS DU PERSONNEL*
* *LES IMPOTS ET TAXES*
* *LES FRAIS FINANCIERS*
* *LES FRAIS DIVERS*
* *LES AMORTISSEMENTS*

مكتب الدراسات والاستشارة
المهندس المعماري
بوقرابو محمد الطاهر

Pour évaluer les agrégats d'exploitation nous prenons les bases de travail ci - après :

A) MATIERES ET FOURNITURES CONSOMMEES :

Matières première
Coût matière 01 Ere

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
41700168	*43785176,4*	*45974435,22*	*48273156,98*	*50686814,83*

B) SERVICES

Les services sont évalues A: 5% du chiffre d'affaires , leur évolution ést prévue comme suit :

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
6950028	*7297529,4*	*7662405,87*	*8045526,164*	*8447802,472*

C) FRAIS DU PERSONNEL :

Les frais du personnel prévue pour un bon fonctionnement de l'unité la premiere année se présentent dans le tableau des frais du personnelle comme suit :

TABLEAU DES FRAIS DE PERSONNEL

CATEGORIE	NOMBRE	SALAIRE MENSUEL	SALAIRE ANNUEL	COTISATION S.S 26%	TOTAL COMPTE 63
EXECUTION	15	15 000	2 700 000	702 000	3 402 000
MAITRISE	01	18 000	216 000	56 160	272 160
TOTAL	16	33 000	2 916 000	758 160	3 674 160

L'évolution des frais du personnel est prévue comme suit :

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
3674160	*4041576*	*4445733,6*	*4890306,96*	*5379337,656*

D) IMPOTS ET TAXES :

Les impôts et taxes sont représentes par la TAP (2% du chiffre d'affaire)
L'évolution des impôts et taxes est prévue comme suit :

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
2780011,2	*2919011,76*	*3064962,348*	*3218210,465*	*3379120,989*

E) FRAIS FINANCIERS :

Les frais financiers sont ceux repris sur le tableau de remboursement du crédit a moyen terme .
L'évolution des frais financiers est prévue comme suit :

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
0	*2 557 689,75*	*2 004 675,75*	*1 451 661,75*	*898 647,75*

F) FRAIS DIVERS :

Les frais divers sont estimes comme suit :

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
1390005,6	*1459505,88*	*1532481,174*	*1609105,233*	*1 689 560,49*

G) AMORTISSEMENT :

Le tableau des amortissement se présente comme suit :

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
24286270	*24286270*	*24286270*	*24286270*	*24286270*

4- EVALUATION DU CHIFFRE D'AFFAIRES :

Compte tenu de la période de montée en cadence , l'évolution du chiffre d'affaires est prévue comme suit :

ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
139000560	*145950588*	*153248117,4*	*160910523,3*	*168956049,4*

Chiffre d'affaire total

139000560	*145950588*	*153248117,4*	*160910523,3*	*168956049,4*

5- TABLEAUX DES COMPTES DE RESULTATS :

Le tableau ci - après fait ressortir les résultats prévisionnels du projet.
Ces résultats permettent de donner un aperçu appréciable du comportement de l'unité durant son activité .

10 ENTREPRISE INDIVIDUELLE [redacted]
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

BILAN D'OUVERTURE

N° CPT	ACTIF	MONTANT NET
2	**INVESTISSEMENTS /**	
220	TERRAIN DE CONSTRUCTION	4 000 000,00
240	BATIMENTS	799 276,00
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	74 642 508,00
244	MATERIEL DE TRANSPORT	45 288 171,00
245	EQUIPEMENT DE BUREAU	701 395,00
247	AGENCEMENT ET INSTALLATION	0,00
	TOTAL CLASSE 2	**125 431 350,00**
3	**STOCK /**	
30	MARCHANDISES	102 954 210,00
31	MATIERES ET FOURNITURES	0,00
	TOTAL CLASSE 3	**102954210,00**
4	**CREANCES /**	
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	21071839,00
43	CREANCES DE STOCKS	12945603,00
44	CREANCES SUR ASSOCIES	6504697,00
45	AVANCES POUR COMPTE	
46	AVANCES D'EXPLOITATION	2874000,00
47	CREANCES SUR CLIENTS	49922732,00
48	DIPONIBILITES	235 730,00
	TOTAL CLASSE 4	**93 554 601,00**
	TOTAL ACTIF	**321 940 161**

N° CPT	PASSIF	MONTANT NET
1	**FONDS PROPRES /**	
10	FONS SOCIAL	2 889 268,00
11	FONDS PERSONNEL	19 750 500,00
12	PRIMES D'APPORT	0,00
14	SUBVENTIONS RECUS	0,00
18	RESULTAT INSTANCE AFFECT	0,00
19	PROVISIONS POUR PERTES	0,00
	TOTAL FONDS PROPRES	**22 639 768,00**
5	**DETTES /**	
521	EMPRUNTS BANCAIRES	58 596 327,00
522	CREDIT D'INVESTISSEMENT	
530	FOURNISSEURS	70 237 234,00
54	DETENTIONS POUR COMPTE	16 920 001,00
55	DETES ENVERS LES ASSOCIES	
56	DETTES D'EXPLOITATION	148 055 181,00
588	AVANCES BANCAIRES	
	TOTAL CLASSE 5	**293 808 743**
880	RESULTAT DE L'EXERCICE	5 491 650,00
	TOTAL PASSIF	**321 940 161**

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [illegible]
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

BILAN EXERCICE N

			PROVISION		COMPTES		MONTANT NETS
2	**INVESTISSEMENTS /**				1	**FONDS PROPRES**	
220	TERRAIN DE CONSTRUCTION	4 000 000,00	-	4 000 000,00			
240	BATIMENTS	799 276,00	159 855,20	639 420,80	11	Fonds social ou personnel	2 889 268,00
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	74 642 508,00	14 928 501,60	59 714 006,40			
244	MATERIEL DE TRANSPORT	45 288 171,00	9 057 634,20	36 230 536,80	12	Primes apports	-
245	EQUIPEMENT DE BUREAU	701 395,00	140 279,00		14	Subventions reçues	-
247	AGENCEMENT ET INSTALLATION	-	-				
	S/TOTAL	125 431 350,00	24 286 270,00	100 583 964,00	18	Résultats instance affect	-
					19	Provision pour pertes	-
						S/TOTAL	2 889 268,00
3	**STOCK /**						
30	Marchandises			-	5	**DETTES /**	
33	Produits semi-finis	-		-	52	Crédit bancaire	46 084 500,00
34	Produits et travaux en cours	-		-	53	Dettes de stocks	-
35	Produits finis	-		-	54	Détention pour compte	
	S/TOTAL	-		-	55	Dettes envers les associés	-
					56	Dettes d'exploitation	
					58	Avances bancaires	-
						S/TOTAL	46 084 500,00
4	**CREANCES /**						
42	Créances d'investissements	-					
43	Créances de stocks	-		-	880	Résultat de l'exercice	58 219 917,20
46	Créances d'exploitation	-		-			
47	Créances sur clients	-		-			
48	Disponibilités	6 048 605,20		6 048 605,20			
	S/TOTAL	6 048 605,20		6 048 605,20			
	TOTAL	131 479 955,20	24 286 270,00	107 193 685,20		TOTAL	107 193 685,20

[illegible]

ENTREPRISE INDIVIDUELLE CALLAI - RACHID
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

12

BILAN EXERCICE N+1

	ACTIF				PASSIF	MONTANT NETS
2	INVESTISSEMENTS /					
220	TERRAIN DE CONSTRUCTION	4 000 000,00	-	4 000 000,00		
240	BATIMENTS	799 276,00	159 855,20	639 420,80		
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	74 642 508,00	14 928 501,60	59 714 006,40		
244	MATERIEL DE TRANSPORT	45 288 171,00	9 057 634,20	36 230 536,80		
245	EQUIPEMENT DE BUREAU	701 395,00	140 279,00	561 116,00		
247	AGENCEMENT ET INSTALLATION	-	-			
	S/TOTAL	125 431 350,00	24 286 270,00	101 145 080,00		
3	STOCK /					
30	Marchandises					
33	Produits semi-finis			-		
34	Produits et travaux en cours					
35	Produits finis	-				
	S/TOTAL	-				
		-		-		
4	CREANCES /					
42	Créances d'investissements					
43	Créances de stocks	-				
46	Créances d'exploitation	-				
47	Créances sur clients	-				
48	Disponibilités	-				
	S/TOTAL	56 435 534,01		56 435 534,01		
		56 435 534,01		56 435 534,01		
	TOTAL	181 866 884,01	24 286 270,00	157 580 614,01		
1	FONDS PROPRES					
11	Fonds social ou personnel					2 889 268,00
12	Primes apports					
14	Subventions reçues					
18	Résultats instance affect					58 219 917,20
19	Provision pour pertes et charges					
	S/TOTAL					61 109 185,20
5	DETTES /					
52	Crédit bancaire					36 867 600,00
53	Dettes de stocks					-
54	Détention pour compte					-
55	Dettes envers les associés					
56	Dettes d'exploitation					-
58	Avances bancaires					
	S/TOTAL					36 867 600,00
880	Résultat de l'exercice					59 603 828,81
	TOTAL					157 580 614,01

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [illegible]
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

13

BILAN EXERCICE N+2

	ACTIF					PASSIF	MONTANT NETS
2	INVESTISSEMENTS /						
220	TERRAIN DE CONSTRUCTION	4 000 000,00	-	4 000 000,00	1	FONDS PROPRES	
240	BATIMENTS	799 276,00	159 855,20	639 420,80			
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	74 642 508,00	14 928 501,60	59 714 006,40	11	Fonds social ou personnel	2 889 268,00
244	MATERIEL DE TRANSPORT	45 288 171,00	9 057 634,20	36 230 536,80	12	Primes apports	
245	EQUIPEMENT DE BUREAU	701 395,00	140 279,00	561 116,00	14	Subventions reçues	
247	AGENCEMENT ET INSTALLATION	-	-		18	Résultats instance affect	
	S/TOTAL	125 431 350,00	24 286 270,00	101 145 080,00	19	Provision pour pertes et charges	120 713 014,01
						S/TOTAL	123 602 282,01
3	STOCK /						
30	Marchandises			-	5	DETTES /	
33	Produits semi-finis	-		-	52	Crédit bancaire	27 650 700,00
34	Produits et travaux en cours	-		-	53	Dettes de stocks	-
35	Produits finis	-		-	54	Détention pour compte	-
	S/TOTAL	-		-	55	Dettes envers les associés	
					56	Dettes d'exploitation	-
					58	Avances bancaires	
	CREANCES /					S/TOTAL	27 650 700,00
2	Créances d'investissements	-					
3	Créances de stocks						
5	Créances d'exploitation	-		-	880	Résultat de l'exercice	64 277 153,44
7	Créances sur clients	-					
8	Disponibilités	-		-			
	S/TOTAL	114 385 055,45		114 385 055,45			
		114 385 055,45		114 385 055,45			
	TOTAL	239 816 405,45	24 286 270,00	215 530 135,45		TOTAL	215 530 135,45

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [illegible]
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -**GRAREM GOUGA W MILA**

14 **BILAN EXERCICE N +3**

							MONTANT NETS
					CONPTES		
2	INVESTISSEMENTS /				1	FONDS PROPRES	
220	TERRAIN DE CONSTRUCTION	4 000 000,00	-	4 000 000,00			
240	BATIMENTS	799 276,00	159 855,20	639 420,80	11	Fonds social ou personnel	2 889 268,00
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	74 642 508,00	14 928 501,60	59 714 006,40			
244	MATERIEL DE TRANSPORT	45 288 171,00	9 057 634,20	36 230 536,80	12	Primes apports	-
245	EQUIPEMENT DE BUREAU	701 395,00	140 279,00	561 116,00	14	Subventions reçues	-
247	AGENCEMENT ET INSTALLATION	-	-	-	18	Résultats instance affect	120 713 014,01
	S/TOTAL	125 431 350,00	24 286 270,00	101 145 080,00	19	Provision pour pertes et charges	-
						S/TOTAL	123 602 282,01
3	STOCK /				5	DETTES /	
30	Marchandises	-		-	52	Crédit bancaire	18 433 800,00
33	Produits semi-finis	-		-	53	Dettes de stocks	-
34	Produits et travaux en cours	-		-	54	Détention pour compte	-
35	Produits finis	-		-	55	Dettes envers les associés	-
	S/TOTAL	-		-	56	Dettes d'exploitation	-
					58	Avances bancaires	-
						S/TOTAL	18 433 800,00
4	CREANCES /						
42	Créances d'investissements	-			880	Résultat de l'exercice	69 136 285,72
43	Créances de stocks	-		-			
46	Créances d'exploitation	-		-			
47	Créances sur clients	-		-			
48	Disponibilités	110 027 287,73		110 027 287,73			
	S/TOTAL	110 027 287,73		110 027 287,73			
	TOTAL	235 458 637,73	24 286 270,00	211 172 367,73		TOTAL	211 172 367,73

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [illegible]
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

AS

BILAN EXERCICE N+4

2	INVESTISSEMENTS /						
220	TERRAIN DE CONSTRUCTION	4 000 000,00	-	4 000 000,00			
240	BATIMENTS	799 276,00	159 855,20	639 420,80	1	FONDS PROPRES	
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	74 642 508,00	14 928 501,60	59 714 006,40	11	Fonds social ou personnel	2 889 268,00
244	MATERIEL DE TRANSPORT	45 288 171,00	9 057 634,20	36 230 536,80	12	Primes apports	-
245	EQUIPEMENT DE BUREAU	701 395,00	140 279,00	561 116,00	14	Subventions reçues	-
247	AGENCEMENT ET INSTALLATION	-	-		18	Résultats instance affect	189 849 299,73
	S/TOTAL	125 431 350,00	24 286 270,00	101 145 080,00	19	Provision pour pertes et charges	-
						S/TOTAL	192 738 567,73
3	STOCK /				5	DETTES /	
30	Marchandises	-		-	52	Crédit bancaire	9 216 900,00
33	Produits semi-finis	-		-	53	Dettes de stocks	-
34	Produits et travaux en cours	-		-	54	Détention pour compte	-
35	produits finis	-		-	55	Dettes envers les associés	-
	S/TOTAL	-		-	56	Dettes d'exploitation	-
					58	Avances bancaires	-
4	CREANCES /					S/TOTAL	9 216 900,00
42	Créances d'investissements						
43	Créances de stocks	-		-	880	Résultat de l'exercice	74 188 495,24
46	Créances d'exploitation	-		-			
47	Créances sur clients	-		-			
48	Disponibilités	-		-			
	S/TOTAL	174 998 882,97		174 998 882,97			
		174 998 882,97		174 998 882,97			
	TOTAL	300 430 232,97	24 286 270,00	276 143 962,97		TOTAL	276 143 962,97

16 **ENTREPRISE INDIVIDUELLE**

70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

COMPTES DE RESULTATS*

60	Marcandisesconsommées		0,00	0,00	0,00	0,00
80	Marge brute		0,00	0,00	0,00	0,00
71	Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
72	Production stockée	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
73	Production de l'entreprise pour elle meme	0,00	0,00			
74	Prestation fournie	139 000 560,00	145 950 588,00	153 248 117,40	160 910 523,27	168 956 049,43
75	Transfert de charges de production					
61	Matiéreset four consommés	41 700 168,00	43 785 176,40	45 974 435,22	48 273 156,98	50 686 814,83
62	Services	6 950 028,00	7 297 529,40	7 662 405,87	8 045 526,16	8 447 802,47
81	Valeur ajoutée	90 350 364,00	94 867 882,20	99 611 276,31	104 591 840,13	109 821 432,13
77	Produits divers					
78	Transfert de charges d'exploitation					
63	Frais de personnel	3 674 160,00	4 041 576,00	4 445 733,60	4 890 306,96	5 379 337,66
64	Impots et Taxes	2 780 011,20	2 919 011,76	3 064 962,35	3 218 210,47	3 379 120,99
65	Frais Financiers	0,00	2 557 689,75	2 004 675,75	1 451 661,75	898 647,75
66	Frais Divers	1 390 005,60	1 459 505,88	1 532 481,17	1 609 105,23	1 689 560,49
68	Dotations aux amort et prov	24 286 270,00	24 286 270,00	24 286 270,00	24 286 270,00	24 286 270,00
83	Resultat d'exploitation	58 219 917,20	59 603 828,81	64 277 153,44	69 136 285,72	74 188 495,24
79	Produits hors exploitation					
69	Charges hors exploitation					
84	Resultat hors d'exploitation					
83	Resultat d'exploitation	58 219 917,20	59 603 828,81	64 277 153,44	69 136 285,72	74 188 495,24
84	Resultat hors d'exploitation					
88	Resultat brut	58 219 917,20	59 603 828,81	64 277 153,44	69 136 285,72	74 188 495,24
	CASH-FLOW	*82506187,20*	*83890098,81*	*88563423,44*	*93422555,72*	*98474765,24*

17 **ENTREPRISE INDIVIDUELLE [illegible] RACHID**
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

TABLEAU AMORTISSEMENTS PHSIQUES

DESIGNATIONS	TAUX	VALEUR	AMORTISSEMENTS				
			N	N+1	N+2	N+3	N+4
TERRAIN DE CONSTRUCTION	0%	4 000 000	/	/	/	/	/
BATIMENTS	20%	799 276	159 855,20	159 855,20	159 855,20	159 855,20	159 855,20
MATERIEL ET OUTILLAGE	20%	74 642 508	14 928 501,60	14 928 501,60	14 928 501,60	14 928 501,60	14 928 501,60
MATERIEL DE TRANSPORT	20%	45 288 171	9 057 634,20	9 057 634,20	9 057 634,20	9 057 634,20	9 057 634,20
EQUIPEMENT DE BUREAU	20%	701 395	140 279,00	140 279,00	140 279,00	140 279,00	140 279,00
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
			-	-	-	-	-
TOTAL		125 431 350,00	24 286 270,00	24 286 270,00	24 286 270,00	24 286 270,00	24 286 270,00

18 ENTREPRISE INDIVIDUELLE [illegible] - [illegible]

LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

	ANNEE 01	ANNEE 02	ANNEE 03	ANNEE 04	ANNEE 05
RESULTAT DE L'EXERCICE	58219917,20	59603828,81	64277153,44	69136285,72	74188495,24
DOT AUX AMORTISSEMENTS	24286270,00	24286270,00	24286270,00	24286270,00	24286270,00
CASH-FLOW	82506187,20	83890098,81	88563423,44	93422555,72	98474765,24
REMBOURSEMENT	0,00	12209397,01	11 562 370,63	10 915 344,25	10 268 317,87
SOLDE	82506187,20	71680701,80	77001052,81	82507211,47	88206447,38
SOLDE CUMULE	82506187,20	71680701,80	77001052,81	82507211,47	88206447,38

Le tableau de tresorerie ci-dessus fait ressortir la bonne performance du projet , en effet les cash-flow dégagés permetent non seulemente de proceder au remboursement des dettes à long et moyen terme , mes également de réaliser éventuellement des renouvellements des équipements ou d'extention.

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [redacted]
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

TABLEAU D'AMORTISSEMENTS FINANCIERS

TAUX ANNUEL : (5,5 %)

ECHEANCES	CAPITAL	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	ANNUITES	RESTES A REMBOURSER
31/03/N	46 084 500,00					46084500,00
30/06/N	46084500,00					46084500,00
30/09/N	46084500,00					46084500,00
31/12/N	46084500,00					46084500,00
31/03/N+1	46084500,00	2304225,00	691267,50	117515,48	3113007,98	43780275,00
30/06/N+1	43780275,00	2304225,00	656704,13	111639,70	3072568,83	41476050,00
30/09/N+1	41476050,00	2304225,00	622140,75	105763,93	3032129,68	39171825,00
31/12/N+1	39171825,00	2304225,00	587577,38	99888,15	2991690,53	36867600,00
31/03/N+2	36867600,00	2304225,00	553014,00	94012,38	2951251,38	34563375,00
30/06/N+2	34563375,00	2304225,00	518450,63	88136,61	2910812,23	32259150,00
30/09/N+2	32259150,00	2304225,00	483887,25	82260,83	2870373,08	29954925,00
31/12/N+2	29954925,00	2304225,00	449323,88	76385,06	2829933,93	27650700,00
31/03/N+3	27650700,00	2304225,00	414760,50	70509,29	2789494,79	25346475,00
30/06/N+3	25346475,00	2304225,00	380197,13	64633,51	2749055,64	23042250,00
30/09/N+3	23042250,00	2304225,00	345633,75	58757,74	2708616,49	20738025,00
31/12/N+3	20738025,00	2304225,00	311070,38	52881,96	2668177,34	18433800,00
30/06/N+4	18433800,00	2304225,00	276507,00	47006,19	2627738,19	16129575,00
31/12/N+4	16129575,00	2304225,00	241943,63	41130,42	2587299,04	13825350,00
30/06/N+4	13825350,00	2304225,00	207380,25	35254,64	2546859,89	11521125,00
31/12/N+4	11521125,00	2304225,00	172816,88	29378,87	2506420,74	9216900,00
31/03/N+5	9216900,00	2304225,00	138253,50	23503,10	2465981,60	6912675,00
30/06/N+5	6912675,00	2304225,00	103690,13	17627,32	2425542,45	4608450,00
31/03/N+5	4608450,00	2304225,00	69126,75	11751,55	2385103,30	2304225,00
30/06/N+5	2304225,00	0,00	34563,38	5875,77	40439,15	2304225,00
TAUTAUX			7154618,63	1216285,17	49846953,79	619836525,00

ENTREPRISE INDIVIDUELLE [illegible]
70 LOTISSEMENT 74 TRANCHE -GRAREM GOUGA W MILA

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS PREVISIONNELS

ANNEE / 2010

DESIGNATION	QUT	PRIX U	MONTANT	OBSERVATION
A / MATÉRIEL DE PRODUCTION				
POSTE D'ENROBAGE BATCH ASPHALT120T/H	01	36 900 000	36 900 000	ACQUIS AU MOIS DE NOV
CHARGEUR WHEEL LOADER 3,5 M3 BUCKET	01	9 547 500	9 547 500	ACQUIS AU MOIS DE NOV
NIVELEUSE MOTOR GRADER 138 KW	01	7 957 500	7 957 500	ACQUIS AU MOIS DE NOV
FINISHEUR ASPHALT PAVER SWAP75H	01	11 430 000	11 430 000	ACQUIS AU MOIS DE NOV
TOTAL ÉQUIPEMENT DE PRODUCTION			65 835 000	ACQUIS EN MOIS DE AOUT
B / MATERIEL ROULANT				
/				
/				
/				
C / EQUIPEMENT DE BUREAU				
TOTAL MATERIEL ROULANT			0	/
C / EQUIPEMENT DE BUREAU				
/				
/				
/				
TOTAL EQUIPEMENT DE BUREAU			0	/
D / AGENCEMENT ET INSTALLATION				
AGENCEMENT ET INSTALLATIONS				
TOTAL AGENCEMENT ET INSTALLATION				/
TOTAL INVESTISSEMENTS			65 835 000	

[illegible]

CODE

LIBELLE 9A

109209 **ENTREPRISE DE GRANDS TRAVAUX PUBLICS ET HYDRAULIQUES**

CONTENU

- Réalisation d'ouvrages d'art : barrages, ports, aérodromes, routes, puits, viaducs, digues, creusement de tunnel, etc ...
- Réalisation de grands travaux d'aménagements urbains;
- Dragage, installation portuaires et constructions similaires;
- Réalisation de tous travaux relatifs au domaine hydraulique ;

ACCESSOIRES

[redacted]